الأوضاع الإدارية في سنجق البصرة ١٩٠٨ ـ ١٩٢١

م. امجد عبد الامير حسب
أ.د. حميد احمد حمدان التميمي
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١/٢٨

الملخص

يتناول هذا البحث الأوضاع الإدارية في سنجق البصرة بين عامي ١٩٠٨_١٩٢١, وقد اكتسب هذا الموضوع ذا أهمية لأنه يعكس النظام الإداري العثماني على الرغم من أنه لم يحقق الهدف المنشود من تطبيقه، كان النظام العثماني يعاني من تدهور والتراجع نتيجة لعدم الاستقرار ووجود خلافات عند تطبيق النظام من جهة، وعدم معالجة مشاكل الإدارية من جهة أخرى , ومع ذلك فأن هذه الفترة شهدت بداية ظهور تطور إيجابي على صعيد الإدارة العثمانية .

فبعد انقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ فلأول مرة في تاريخ هذه الإدارة توضع أسس وقواعد قانونية اقتبست من الدول الأوربية المتقدمة وبموجبة أصبحت هذه النظم مؤسسات الحكم العثماني اكثر وضوحا في العراق بشكل عام والبصرة بشكل خاص, وعند انسحاب القوات العثمانية من البصرة واحتلال البريطانيين لها، كان على السلطات البريطانية المحتلة إقامة نظام إداري معد؛ لملأ الفراغ السياسي والإداري، وتنظيم العلاقة بالسكان، وخلال الأعوام السبعة من حكم الاحتلال البريطاني من عام ١٩١٤_١٩٢١، تم وضع أسس الحكم الرئيسة لحكومة العراق، إذ كانت البصرة اشبه بحقل تجريبي في المجالين النظري والتطبيقي للسياسة البريطانية في النواحي الإدارية، والتي عممتها في كافة أنحاء العراق منذ أن اخذ الانتداب طريقة التطبيقي الفعلي في عام ١٩٢١.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

Administrative Conditions in the Sanjak of Basra 1908-1921

Amjad Abdul Amir Hasab
Prof Dr. Hamid Ahmed H. Al-Tamimi
University of Basra - College of Arts

Abstract

This research deals with the administrative conditions in the Sanjak of Basra between the years 1908-1921. This topic gained importance from the Ottoman administrative system, even if it did not achieve the goal for which it was set, namely, to save the ruling system from imminent collapse, due to the failure to implement this system on the one hand and the failure to address the minuses of the apparatus. Administrative, on the other hand, is in itself a positive development at

the level of the Ottoman administration. After the coup of the constitutional regime in 1908. For the first time in the history of this Department, legal foundations and norms were laid that were borrowed from developed European countries. Accordingly, these regimes became the institutions of Ottoman rule more clearly defined in Iraq in general and Basra in particular. When the Ottoman troops withdrew from Basra and were occupied by the British, the occupying British authorities had to create an administrative system designed to fill the political and administrative vacuum and regulate the relationship with the population during the seven years of the British occupation rule from 1914_1921 the main governing foundations of the Iraqi government were laid , as Basra served as an experimental field in the theoretical and practical areas of British policy in administrative aspects, which extended throughout Iraq since the mandate took its actual practical approach in 1921.

المقدمــة

تعد دراسة النظام الاداري للولايات العثمانية بشكل عام وسنجق البصرة على عتبار انها تكونت في وقت متأخر عن بقية الولايات بشكل خاص متشابه تماما , كانت تغير نظام الادارة الاقليمية سلسلة طويلة من الاصلاحات الداخلية التي قامت بها الدولة العثمانية تحت ضغط أوربا , وقد اتخذ تنظيم الدوائر الفرنسية نموذجا احتدى به عند اعادة تكوين الولايات, وكان التقسيم الاداري للولايات العثمانية الذي اقتبس من فرنسا على ان تكون كل ولاية تخضع لحكم الوالي وتنقسم الى سناجق يديرها متصرفون, وتنقسم السناجق الى اقضية يتولى امورها قائمقام وينقسم القضاء الى ناحية تخضع الى ادارة المديرين, ويكتسب موضوع التنظيم الاداري اهمية بالغة في مجالات الحياة كافة, لارتباطه الوطيد بالرقابة والتوجيه والاشراف, حتم الانسحاب العثماني من سنجق البصرة, واحتلال البريطانيين له على السلطات المحتلة الى اقامة نظام اداري لملأ الفراغ السياسي والاداري وتنظيم العلاقة بالسكان, وبما ان سلطة الاحتلال البريطانية لم يكن لديها نظام اداري معد سلفا وليس من الحكمة ان تستخدم أي من النظامين العثماني او والهندي لجأت الى استخدام نظام أني مزيج من النظامين المذكورين, وتوخيا للدقة في تطبيق النظام وعدم تكرار الاخطاء التي وقع بها العثمانيون, لذلك استخدمت سلطة الاحتلال اداريين اكفاء مثل كريكسون ودوبس وبومان وكارتر وغيرهم الذين تركوا بصمات واضحة على النظام الاداري في البصرة.

مفهوم الادارة لغة واصطلاحا:

الادارة من دار يدير دور ودورانا ، تحرك وعاد الى ما كان علية ، دور جعلة مدورا، ادارة الشيء ادارة ، وادارة الراي احاطة به وتعاطاه من غير تأجيل الدائرة ما أحاطه بالشيء ، او قيام بخدمة الاخرين .[١] اما اصطلاحا فهي ذلك النشاط الذي يهدف الى تحقيق نوع من انواع التنسيق والتعاون بين جهود عدد من الافراد من اجل تحقيق هدف عام .[٢]

نبذه عن الادارة العثمانية ١٨٦٤-١٩١٣.

بدأت هذه الحركة في عهد السلطان عبد المجيد الاول (١٨٣٩-١٨٦١).[٣] حيث وظفت اسلوب الدول الاوربية بالإصلاح وكان من اهم الاصلاحات في عهد السلطان عبد العزيز.[٤] هو اصدار نظام الولايات في عام ١٨٦٤، ويعد هذا النظام من ابرز مظاهر النشاط الاصلاحي الذي اعتمد في الاساس على نمط نظام الادارة في فرنسا وعلى هذا الاساس جرى تنظيم الادارة العثمانية.[٥] ولم يطبق هذا النظام في العراق الا في عهد ولاية مدحت باشا على بغداد بين عام (١٨٦٩- ١٨٧٢).[٦] وبموجب هذا النظام اعيد تقسيم الولايات العثمانية ، وكان الهدف الاساسي من نظام الولايات ١٨٦٤ هو فسح المجال امام الاهالي للمشاركة في العمل الاداري والفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، ومن اجل تحمل الولاة مسؤوليات الحكم ، ساعد هذا النظام في تكوين مجالس تمثيلية في الولايات التي هي تحت حكمهم .[٧]

نظام ادارة الولايات العمومية في بيان ادارة اقسام الولايات هي كالاتي:

المادة الاولى: تنقسم الولايات الى الوية والالوية الى أقضية والاقضية , والى نواحي والنواحي الى قرى ، ووالي الولاية هو رئيس الادارة العمومية ومراجعها .

المادة الثانية: المأمور الموجود في كل ادارة شعبة يكون مسؤولا عند المأمور الذي هو فوقة بالدرجة الاولى بحسب وظيفة مأمورية فالمسؤولية الراجحة لكل مأمور في الدرجة الابتدائية تنتهي بالتسلسل لحد والي الولاية ايضا .

المادة الثالثة: هيئة المأمورين الاجرائيين التي تؤلف الشعب ادارة الولاية تتألف من المعاون ، والدفتر دار والمكتويجي ومديري الامور الاجنبية والتجارة والزراعة والمعارف وامناء الطرق ورؤساء وادارة الدفتر الخاقاني والاملاك والنفوس والاوقاف ولالاي بك.

اما رئيس ادارة اللواء والمسؤول عنه فهو المتصرف وهيئة مأمورية الاجرائيين هو عبارة عن المحاسبجي ومدير التحريرات ، ومأمور الدفتر الخاقاني وامر هيئة مأمورية وضابطة اللواء ورئيس ادارة القضاء المسؤول عنه هو القائمقام .

وهيئة مأمورية الاجرائيين هي عبارة عن كتاب القضاء كتبه الدفتر الخاقاني والاملاك والنفوس وامر هيئة وضابطة القضاء ورئيس ادارة الناحية المسؤول عنها هو مدير وضابطة الادارة هي محوله لهيئة ضابطة الناحية ، ومأمور ادارة القرى هم المختارون ورئيس أمور الحكومة والضابطة هما المسؤول عن ذلك هو مأمور الضابطة ".[٨]

ان الغاية الاساسية التي دعت مدحت باشا للعمل بنظام الولايات لعام ١٨٦٤ ، هو من أجل تنظيم ادارة ولاية العراق، وتعزيز مركزها الاداري، وايضا تصفية الانظمة الاقطاعية.[٩] وكذلك ساعد على تأسيس المجالس الادارية للموظفين الكبار، ومن الولاية نفسها من اعضاء منتخبين، وبهذا يكون الوالي هو رئيس المجلس ، فهو يتمتع بصلاحيات واسعة في ولايته واهمها متابعة الامور السياسية والمالية والادارة والامن .[١٠]

وقد نص نظام الولايات على اشراك الاهالي في المؤسسات الادارية ولهذا انشئ ما سمي بمجالس الادارة ، وكان اول المجالس التي انشأت هو مجلس الولاية العمومي (الكبير) ، فضلا عن انه اصبح لكل ولاية مجلس(مجلس العمومي) ، وايضا للواء اصبح هناك مجلس ادارة ، وهذا طبق كذلك على القضاء والناحية ، والقرى، واول المجالس هو

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

١) مجلس الولاية العمومي (الكبير):

يترأس هذا المجلس الوالي او نائبة عند غيابة ، ويتألف من اثنين من الاعضاء منتخبين عن كل لواء ، ويجتمع المجلس سنويا ، ويكون مده انعقاده اربعين يوما ، ويرفع الوالي توصياته الى عاصمة الدولة العثمانية من اجل الموافقة عليها او رفضها.[١١]

٢) مجلس ادارة الولاية :

يتألف من الوالي، والدفتر دار[١٢] والمكتويجي[١٣] ومفتي البلدة[١٤] اما عدد الاعضاء اربعة اثنين من المسلمين واثنين من غير المسلمين (اطياف دينية اخرى)، وانيطت به عدد من المهام منها تقديم الخدمات العامة للأهالي، كالطرق والجسور، والابنية، وحسم المنازعات بين الدوائر المختلفة، وتحديد الصلاحيات والنظر في دعاوى الاهالي .[١٥]

٣) مجلس ادارة اللواء :

يتألف من متصرف للواء رئيسا له، ومفتي، والمحاسب[١٦] ومدير التحريرات[١٧] اما عدد الاعضاء فيتراوح الى ثلاثة اعضاء منتخبين، اما اهم المهام الموكلة اليهم فتتمثل تدقيق ميزانية اللواء، ومتابعة الاعمال الخدمية العامة في مختلف القطاعات (العمرانية، والصحية، والتعليمية، والاقتصادية، في اللواء).[١٨]

٤) مجلس أدارة القضاء :

ويتألف هذا المجلس من القائمقام والمفتي ومدير المال[١٩] فضلا عن ذلك يتألف من سته اعضائهم ثلاثة من المسلمين، وثلاثة من غير المسلمين .[٢٠]

٥) مجلس أدارة الناحية :

يجتمع هذا المجلس اربعه مرات في العام ، ويحدد مكان الاجتماع وزمن الاجتماع قائمقام القضاء ويتألف من مدير الناحية رئيسا للمجلس ويضم اربعة من مجالس الاختيارية (القرى).

٦) مجلس أدارة الاختيارية (القرى):

يتألف من رجال من كبار السن ويتراوح عددهم ما بين عشرة الى ثلاثة عشر عضوا ، وكانت مده العضوية فيه سنة ، ويمكن ايضا انتخابهم مدى الحياة .[٢١]

والجدير بالذكر أن قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤ كان قد صدر قبل ان يتولى الوالي مدحت باشا شؤون الولاية في العراق، لكن هذه الاصلاحات كانت تفتقر الى ولاة اكفأ لتنفيذها، اما مدحت باشا قد اثبت مقدرته في الولايات وهذا النظام استطاع تطبيقه في ولاية الدانوب من عام ١٨٦٠– ١٨٦٩، والتي كانت تتمثل في (سيلستريا Silistra ، وودين Vidin، ونيش Niss)[٢٢] واستطاع ادخال العديد من الاصلاحات في مجالات مختلفة منها قام بفتح الطرق وبناء الجسور، وايضا اصلاح الناحية الزراعية من خلال فتح مصارف زراعية تساعد الفلاح في المال، واهتم بالطرق الحديثة للبريد، وبعد نجاحه اخذت الدولة العثمانية في الاهتمام شيئا فشيئا في بقية ايالاتها مع اجراء تعديلات كي يصبح ملائما لأوضاع جميع الايالات.[٢٣]

واصبح العراق على وفق نظام الولايات الصادر عام ١٨٦٤، مقسما الى ولايتين بغداد والموصل.[٢٤] لذلك كانت هذه التقسيمات الادارية بحاجة الى موظفين لا دارة شؤون ولاياتهم بأقضيتها ونواحيها، وكان ابرز الموظفين هو الوالي الذي يعد رأس الهرم في الولاية، وكان يخضع للسلطة المركزية في العاصمة اسطنبول، اما اللواء فكان يدار من قبل الوالي، اما القضاء

يدار من قبل قائم مقام، والناحية مدير ناحية، اما القرى فتدار من قبل المختار الذي كان يمثل اخر حلقة في التسلسل الاداري في الولاية[٢٥] اما الوالي والمتصرف يعينون بفرمان عثماني من العاصمة في اسطنبول، اما بالنسبة للموظفين الاخرين فيتم تعينهم محليا من الوالي نفسة[٢٦] وكان يساعد الوالي من الناحية القانونية مجموعه من الموظفين هم معاون اللذان تم ذكرهما[٢٧] بالإضافة الى موظفين الدفتر دار، والمكتوبجي اللذان تم ذكرهم سابقا، ومدير المعارف[٢٨] مدير النافعة[٢٩] اضافة الى مدراء الدوائر الاخرى (كمدير الاوقاف، ومدير الزراعة والتجارة، ومسؤول الضبطية).[٣٠]

اما بالنسبة للمجالس الادارية والمحلية التي انشأها الوالي مدحت باشا فكان لها دور كبير وفعال في اصلاح الاوضاع العامة عن طريق المقترحات والآراء التي تقدمها بالإضافة الى الثقة التي منحها الوالي مدحت باشا الى اعضاء هذه المجالس في طرح الافكار والعمل على تحقيقها حتى لو كانت تعارض منهج الاصلاحي للوالي نفسة .[٣١]

وبعد صدور نظام الولايات العثمانية عام ١٨٦٤ .[٣٢] وبموجب هذا النظام تم تشكيل المجالس البلدية في الالوية والاقضية ، يتألف من رئيس المجلس ومعاون وستة اعضاء من الاعضاء الفنين في الامور البلدية وأمين صندوق واعضاء منتخبين ، اما بالسنبة لمدير المجلس فتم انتخابه من الاعضاء لمده اربع سنوات، اما مهام المجلس فهو يشرف على جميع الاعمال والرقابة عليها وقيام بالخدمات العامة من نظافة الشوارع وإضاءتها وتزينها ، وايضا الاشراف على معابر الطرق والمواصلات ، وايضا اتخاذها اجراءات وقائية صحية في الاسواق ، وفرض الغرامة المالية على المخالفين .[٣٣]

واهتم مدحت باشا بتأسيس دوائر البلدية في جميع المدن العراقية، وفي عام ١٨٦٨ تأسيس بلدية بغداد، وتعد اول بلدية تم انشأها في العراق، وعين ابراهيم الدفتري رئيسا لها[٣٤] ثم تم تأسيس دائرة البلدية في ولاية البصرة في عام ١٨٦٩بعد زيارة الوالي مدحت باشا الى الولاية المذكورة وفي العام نفسه تم تأسيس دائرة البلدية ومجلس في ولاية الموصل[٣٥] وسرعان ما انتشرت دوائر البلدية في عموم العراق.

والجدير بالذكر كان للبلدية ايرادات خاصة بها فكان اغلب وارداتها تعتمد على الرسوم والضرائب التي حددها القانون والاموال التي تأخذ من المستفيدين من تنظيمات البلدية كالمعابر والجسور، وما تستوفيه من اموال ناتجة عن الغرامات من المخالفين ورسوم قيد لعقود الايجار ، وايضا اعتمدت على الهبات والاعانات .[٣٦] والى جانب المجالس البلدية كان هناك

ما يسمى (جمعية البلدية) التي تتألف من رئيس اول ورئيس ثان ، اما الاعضاء فيكون خليط ما بين اعضاء المجلس البلدي ومجلس الادارة ، وتجتمع هذه الجمعية مرتين في العام ، ومن اعمالها المتمثلة في مناقشة الاوضاع البلدية العامة ، وبعد الاتفاق على طبيعة الاعمال التي ستقام لرفع من مستوى الخدمات للعامة يرفع تقرير الى والي الولاية الذي يخصص الميزانية والحسابات للتغيرات والخدمات للمصلحة العامة .[٣٧]

وفي عام ١٨٦٩ ظهر نظام جديد حدد من خلاله جميع الصلاحيات للمسؤولين والموظفين من منصب الوالي الى مختاري القرى وطلق عليه نظام دائرة الولايات العمومية الذي حدد مؤهلات وصلاحيات ومسؤوليات جميع الموظفين المدنيين من الوالي الى الناحية بل حتى مختار القرى .[٣٨] وقد دفع النجاح الذي حققه الوالي مدحت باشا في مختلف المنظومة الادارية للولايات من ادخال النظام الجديد شيئا فشيئا ، وفي الوقت نفسه يعمل النظام المذكور انفا على ادخال بعض التعديلات عليه ليظهر اكثر قبولا وملائما لا حوال الولايات ، واصدرت الدولة نظام ادارة الولايات العمومية الصادر في يوم الثاني والعشرين كانون الثاني ١٨٧١ ليخرج تلك التعديلات الى حيز التنفيذ الفعلي، وقد تألف هذا النظام من مائة وتسع وعشرين مادة ومادة مخصوصة .[٣٩]

"**وقد أكده هذا النظام التقسيمات الادارية للولايات التي نص عليها نظام الولايات لعام ١٨٦٤، بشيء من التفصيل حيث قسمت الولاية على وفق هذا النظام الى سناجق، واقضية، وناحية، وقرى، كما اعطى نظام عام ١٨٧١، شكلا محددا للوحدة الادارية الجديدة (الناحية)، وقسم القضاء على عدد من النواحي، ويرأس كل ناحية منها مدير، وتتألف الناحية الى مجموعه من القرى**".[٤٠] وأن نظام الولايات العمومي لعام ١٨٧١ نص على واجبات رؤساء الوحدات الادارية والتي تتمثل في الوالي مرورا بالمختار، ونص ايضا على واجبات رؤساء الدوائر ومجالس الادارة في مركز الولاية، في جميع الوحدات التابعة لها، بشكل اكثر تحديدا من قانون الولايات العثماني ١٨٦٤.[٤١] كما منح نظام الولايات العمومي عام ١٨٧١ صلاحيات واسعة للوالي للأشراف على كافة الموظفين في دوائر ولايته ، فضلا عن تشكيل مجالس بلدية في المدن والقرى .[٤٢]

كان الهدف من وراء صدور نظام عام ١٨٧١ هو ان يتناسب مع كل ولاية ، بعد ان ادركت الدولة العثمانية من الصعب وضع نظام موحد يجمع علية جميع القوميات المسيحية ولبلقانيه والاكراد وعشائر العراق ، وعرب شمال افريقيا ، واتراك الاناضول ، وبخاصة ومسلمي

البوسنة والهرسك ، والبانيا ، وخاصة كان الولايات العثمانية تختلف عن بعضها البعض اختلافا جوهريا احيانا .[٤٣] واستمر العمل بهذين النظامين حتى عام ١٩١٢، بعد صدور تعديلات ادارية طفيفة علية ، وصدر في عام ١٩١٣ سمي (قانون ادارة الولايات العمومية) ، على الرغم من ان هذا القانون قد الغى كل القوانين السابقة ، لكنه في الحقيقة لم يتضمن تغير جوهريا في مهامه .[٤٤]

نستنتج من هذه التغيرات المستمرة مدى ارتجالية في قرارات الادارة العثمانية وافتقاره الى التخطيط الصحيح، وان الغاية الاخرى التي اوضحها هذا التغير هو التقليل من اهمية الاصلاحات الادارية التي قام بها الوالي مدحت باشا، بسبب استحداث بعض الوية والاقضية من ما سبب ازعاج للحكومة المركزية وايضا بعض الولاة الذي تسلموا مهامهم في الحكم على العراق، ولابد من الاشارة الى ان التشريعات الادارية العثمانية استطاعت لو بشيء محدود من فرض السيطرة الادارية المباشرة، وايضا توحيد الولايات حول محمور ولاية بغداد يعد تطبيق نظام الولايات العثمانية عام ١٨٧٠، قد عزز مكانة بغداد الادارية ، وتخفيف من الفوضى التي كان يتسم بها النظام الاداري، وساعد هذا الاستقرار في خلق ظروف الملائمة لتطور الاقتصاد والتخلص من التجزئة .

المبحث الأول: تطور الاوضاع الادارية في سنجق البصرة بين عامي ١٩٦٩– ١٩١٤

ان طبيعة الاوضاع الادارية في لواء البصرة بين سنوات ١٩٠٨ – ١٩١٤، لم تشهد استقرارا اداريا فقد كانت في اكثر الاوقات سنجقا مستقلا يتمتع فيها والي بغداد بنفوذ كبير ، وتعين الدولة من يرشحه واليا عليها .[٤٥]

كانت التقسيمات الادارية لسنجق البصرة تضم ثلاثة اقضية هي البصرة المركز، والقرنة، والكويت، ويضم قضاء البصرة خمسة نواحي هي الفاو، وأبي الخصيب، وشط العرب، والهارثة، والزبير، وكانت هذه النواحي تدار من قبل مدير ويسمى (مدير ناحية)، اما قضاء القرنة وكان تضم اربع نواحي هي، بني منصور، والمدينة، والنشوة، والدير، ولم تكن فيها دوائر حكومية .[٤٦]

اما بالنسبة للجهاز الاداري الذي يمثل الموظفين الذين تحملوا مسؤولية ادارة الوحدات الادارية فكان على رأسهم هو الوالي ، ويعاونه اركان الولاية المتمثل في المعاون (نائب الوالي) ، والدفتر دار، ومدير التحريرات (المكتوبجي)، اضافة الى مجلس الولاية الذي يتألف من اعضاء المتمثل في نائب الوالي، والدفتر دار، ومدير التحريرات، والمفتي ، ومدير الطابو ، مع انتخاب

اعضاء مؤقتين يتم انتخابهم من وجهاء البصرة واكثرهم من التجار.[٤٧] بالإضافة يوجد اكثر من مائه موظف اداري يعملون في دوائر الدولة المختلفة في سنجق البصرة، موزعين كالاتي منها دائرة الاوقاف ، والمعارف ، والجباية ، وفي دوائر ابي الخصيب ، والنشوة ، والفاو ، ودائرة الحجر الصحي ، والطابو ، ودائرة الديون العمومية ، كما اشرنا الى ذلك سابقا .[٤٨]

اما الادارة الامنية وكان الجيش العثماني يمثل القوة الضاربة التي يتولى حماية الامن الداخلي والخارجي لسنجق البصرة ، بالإضافة الى وجود جهاز امني من قوات غير نظامية اطلق عليها قوات الهايتة .[٤٩] الا ان تمرد هذه القوة وعدم انضباطها ادت الى حلها ، وتأسيس قوة بديله عنها اطلق عليها شرطة (الدرك) ، واستمر وجودها الى ما بعد صدور نظام الولايات العثماني عام ١٨٦٤ الذي نص على تشكيل القوة امنية والتي اطلق عليها (الضابطة) في الولايات العثمانية كافة .[٥٠] بقيادة ضابط برتبة ميرالاي (عميد) يرتبط بدائرة الجندرمة المركزية ، وهي احدى تشكيلات نظارة الحربية في العاصمة استنبول .[٥١] وفي عام ١٨٦٩ قام الوالي مدحت باشا بتنظيم قوه الضابطة في سنجق بغداد حال تسلمه مقاليد ادارتها ، وتزامن التنظيم مع صدور نظامها " **نظام القوة الضابطة** ".[٥٢]

وبموجبة قسمت القوة الضابطة الى صنفين صنف المشاة ، وصنف الخيالة .[٥٣] وفي عام ١٨٦٩ حددت مدة الخدمة في قوة الضابطة بسنتين و لا يجوز لا يجوز لاحد ترك الخدمة الا بعد اتمام مدتهم القانونية مع بعض الاستثناءات التي تستدعي اعفاء المجندين او عزلهم عن الخدمة.[٥٤] وفي عام ١٩٠٦ استبدلت تسمية الضابطة ب (الجندرمة) فيما سمي قائدها بالقوماندان [٥٥] كانت قيادتها وتنظيمها يتم على الاسس العسكرية تدار من قبل وزارة الحربية لكنها توضع تحت امرة الولاة كما في البصرة من اجل الحفاظ على الامن العام ففي البصرة تتألف من الخيالة والمشاة والشرطة النهرية .[٥٦] وتعد شرطة الجندرمة جزء من الاحتياط العسكري ويستخدم رجالها من ولايات بغداد والبصرة والموصل للقيام بمهام مختلفة منها المساعدة في جمع الضرائب من القبائل .[٥٧]

اما بالنسبة الى الجندرمة النهرية التي كان لها دور كبير في مراقبة الانهار واكثر واجباتها في شط العرب وخاصة عند مدخل نهر العشار لمراقبة حركة السفن والزوارق ، وفي اواخر القرن التاسع عشر بلغ عدد افراد الشرطة النهرية نحو ١٧٥ شخصا .[٥٨]

لكن قوة الجندرمة تعرضت الى اهمال كبير فكانت اجورهم قليلة جدا، بالإضافة لم يكن توزيع الجندرمة في سنجق البصرة منظما بحيث عجزت عن القيام بواجباتها بشكل صحيح،

وايضا عدم طاعتهم للأوامر والتزامها بالقوانين، لذلك كانوا شديدي الجشع وغير مهذبين في الملبس.[٥٩]

في وقت حاولت الدولة العثمانية تحسين من قوتها العسكرية والامنية لذلك استعانت بالدول الاوربية (المانيا) ، لذلك شكلت في عام ١٩٠٠ قوة جديدة اطلق عليها قوة الشرطة والتي شاركت قوة الجندرمة في مخافرها ومقراتها ، وزعت هذه القوة في المدن الكبيرة وفي المؤسسات الادارية المهمة .[٦٠] وان الهدف الاساسي من تشكيل قوة الشرطة ان تحل محل قوة الجندرمة على الرغم من تعاونهم في تأدية معظم الواجبات ، لكن الادارة العثمانية كانت تفضل قوة الشرطة في تنفيذ الواجبات الادارية في المدن وقد اصبح من مهمتها هو مراقبة انتقال الاشخاص من ولاية الى اخرى والتأكيد من هوياتهم الشخصية.[٦١] وايضا منع حمل السلاح بدون ترخيص ، ومنع الاجتماعات التي تثير الشغب والفتنة والمفاسد، والقيام بجميع الاعمال المكلفة من المأمورين من العدلين وغيرهم .[٦٢] وفي عام ١٩٠٨ ارسلت الدولة العثمانية لجنة اصلاحية الى بغداد والموصل والبصرة من اجل فصل المسيئين والمرتشين من قوة الشرطة لكن على الرغم من هذه الاجراءات بقيت سنجق البصرة غير مستقرة ومنفلتة امنية ، كما ان اوضاعها المالية السيئة الناجمة من قلة رواتبهم ، وعدم تسلمهم لها بصورة منتظمة دفعتهم الى قبول الرشوة ، والتغاضي عن الجرائم والسرقات وشيوع الفوضى في السنجق .[٦٣]

ويبدو من ما تقدم ان الحكومة العثمانية لم تستطيع تحويل قوة الشرطة الى قوة بديلة عن الجندرمة بدليل محدودية اعدادهم وتركز انشطتهم في مراكز المدن المهمة دون غيرها ، وهذا يعني استمرار العمل بقوة الجندرمة التي اصبحت عبئا ثقلا على كاهل الدولة والمجتمع بسبب عد القدرة على حملها على تجاوز سلبياتها التي ارتبطت بها .

تعد السلطة القضائية دائرة مستقلة عن سلطة الوالي، وكان القاضي يتم تعينه عن طريق فرمان سلطاني ، وتنقسم المحاكم في الدولة العثمانية الى محاكم الشرعية (محكمي شريعي) ، ومحاكم نظامية (محكمة نظامي).[٦٤] المحكمة الاولى هي محكمة ما قبل الاصلاحات والتي تحل فيها القضايا استنادا الى تعاليم الدين الاسلامي، اما محكمة الثانية هي محاكم جديدة اقيمت على اسس اوربية ، فهي من نتائج الاصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية منذ عام ١٨٣٩.[٦٥] وبعد مضي اربعين عاما من الاصلاحات حين صدرت خلالها العديد من القوانين والمراسيم التي تتعلق بالقضاء، ولم يكتمل تكوين المحاكم العثمانية الا في عام ١٨٧٩ .[٦٦]

وتوجد في سنجق البصرة محكمة تجارية واحدة قائمة بذاتها وتقع في محلة السيمر.[٦٧] وتتألف هذه المحكمة من رئيس ، واربعة اعضاء ينتخبون بالتساوي بين المسلمين وغير المسلمين (واحد يهودي والاخر نصراني).[٦٨]

بقيت المحاكم الشرعية قائمة في مزاولة عملها حتى بعد اصلاح النظام القضائي في الدولة العثمانية اي بعد عام ١٨٧٩ ، كان من اهم واجباته هو النظر بقضايا الارث بالإضافة ان اختصاصها شمل جوانب اخرى في حياة المسلمين او غير المسلمين سواء من اليهود او المسيحين سواء معاملاتهم في البيع او البرهان وايضا ما يتعلق بأوقافهم ، ومن الجدير بالذكر ان الدولة العثمانية خلال عصر الاصلاحات ١٨٣٩-١٨٥٦، قد اجازت تكون محاكم للطوائف الغير الاسلامية .[٦٩]

اما بالنسبة للتعليم في سنجق البصرة بدأ في التحسن منذ تولي الوالي مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ ، بدأت الدولة العثمانية بأنشاء المدارس الرسمية خارج بغداد ، وفتحت في عام ١٨٩٥ ثمانية مدارس ابتدائية منها مدرسة البصرة والفيضيه والمناوي والعشار والصبخة والمشراق وايضا في ابي الخصيب والقرنة .[٧٠]

وفي عام ١٩٠٠ تأسست في سنجق البصرة دور للمعلمين ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة سنوات ، ثم زيدت الى اربع سنوات ، وكان من اهم المناهج لتدريس هي اصول التدريس ، واللغة التركية ، والرياضيات ، والتاريخ.[٧١] وفي عام ١٩٠٨ تأسست المدارس الرسمية في ولاية البصرة واطلق عليها المدرسة المكتب الملكي ، حيث بلغ عدد طلابها نحو ثمانين طالبا اذ اعدت من المدارس الاعدادية بعد مرحلة الرشيدية (المتوسطة) ، اما اهم المناهج الدراسية في الهندسة والاقتصاد والاحياء والدين واللغة التركية واللغة العربية والتاريخ والكيمياء والفيزياء وكان التعليم في هذه المدارس هي اللغة التركية .[٧٢] فضلا عن تأسيس مدارس اهلية من ابرزها هي مدرسة تذكار الحرية ، اسسها سليمان فيضي.[٧٣]علاوة على ذلك فقد ظهرت في البصرة مدارس انشأها الارساليات التبشيرية , وكان الاباء الكرمليون هم اول من أسس المدارس التبشيرية في سنجق البصرة .[٧٤] ولاسيما مدرسة الاليانس الاسرائيلية .[٧٥] بالإضافة الى ذلك شهد سنجق البصرة الى نشاطا تعليميا ، بلغ النشاط التعليمي للبعثة التبشيرية الامريكية اوج ذروته في عام ١٩١٢، بفتح مدرستين الاولى باسم (مدرسة الرجاء العالي)، والثانية باسم (مدرسة الرجاء العالي للبنات) ، واصبح جون فانيس (John Vanes) ، مديرا لمدرسة الذكور، وزوجته مديرة لمدرسة الاناث .[٧٦] اما المدارس اليهودية يلاحظ انما أسست في سنجق البصرة عدد من المدارس

لطائفة اليهود وقد تأسس في العراق ما يقارب عشرة مدارس آنذاك علما ان عدد السكان اليهود قد شكل ٧% من عدد السكان متقدمة نسبيا مقارنته بولاية بغداد والموصل . [٧٧]

أما الجانب الصحي اهتمام كبير بعد تولي مدحت باشا ١٨٦٩– ١٨٧٢، ولاية بغداد التي كانت البصرة تابعة لها حيث تعرضت البصرة الى انتشار موجات من مرض الطاعون واستمرت حتى قرن العشرين .[٧٨] فعلى اثر زيارته لسنجق لبصرة تأسست بلدية البصرة عام ١٨٦٩ لتقديم بعض الخدمات الصحية الطبية ، فألحق بها مستوصف تألف من شعب للخدمات الصحية والوقائية والبيطرية وايضا تفتيش المرافق المدنية المختلفة والتنبيه على المخالفات الصحية .[٧٩] وفي عام ١٨٧٠ تم تأسيس مستشفى العسكري في سنجق البصرة اطلق علية مستشفى البحرية يقع على الضفة الشرقية لشط العرب في منطقة التنومة ، وقد اتخذ مركز للحجر الصحي .[٨٠] وفي عام ١٨٧١ تم صدور نظام الادارة الصحية الذي اوجب على بلدية البصرة فتح مركزا صحيا ويتألف المركز من الطبيب ، ومعاون طبي، وصيدلي لادارة الصيدلية ، وتتكفل البلدية رواتب موظفي المركز من ميزانيتها الخاصة .[٨١] وقد سعت الدولة العثمانية من اجل تفادي خطر الاوبئة والامراض الناتجة من دخول الاجانب الى سنجق البصرة الى أنشاء مراكز للحجز الصحي وكان اولها في الفاو عام ١٨٧٢، وهذا ما أكده من مؤتمر الصحة الدولي في باريس عام ١٨٩٤ على ضرورة انشاء مراكز للحجز الصحي لمراقبة الوافدين الى سنجق البصرة من شط العرب والحدود الايرانية .[٨٢]

على الرغم من الضعف الحاصل في الاجراءات الحجر الصحي ، فأنها عملت على الحد من انتشار الأمراض لعدد من السنين ، اذ لو سمحت السلطات المعنية للوافدين من المناطق الموبوءة بالدخول الى سنجق البصرة دون اتخاذ الاجراءات الضرورية للوقاية اتجاههم لكان من المتوقع ان تقضي هذه الامراض على اعداد كبيرة من السكان .[٨٣] ومن الجدير بالذكر ان الخدمات الطبية لم تقتصر على الخدمات الحكومية بل كانت هناك محاولات من قبل البعثة الامريكية البروتستانية التي وصلت الى البصرة في عام ١٨٩٥، وكان الهدف الاساسي لها هو التقرب من الاهالي المدينة وكسبهم الى جانبها لغرض تحقيق اهداف تبشيرية ، كما قامت البعثة الارساليات التبشيرية بفتح عيادة للنساء في ولاية البصرة عام ١٩٠٤، وفي نفس العام قدم الاطباء الارسالية طلب بفتح مستشفى في المدينة لا انه رفض لكن لقى القبول بعد ان جدد طلبه مرة اخرى عام ١٩١٠، وتم تسميتها بمستشفى (لانسنك التذكاري).[٨٤] وشهدت البصرة في عام ١٩٠٥ افتتاح صيدليتين .[٨٥] والجدير بالذكر من ان المؤسسات العثمانية لم تبادر من جانبها فتح مؤسسات صحيحة او بناء مستشفيات وتركت الامر الى هالي المدينة

البصرة والمتنفذين من التجار واعيان البصرة من جمع التبرعات لا قامة مستشفى تضم عشرين سريرا، وخلال مدة ثلاثة اشهر تمكن من افتتاح مستشفى الغرباء في محلة عز الدين.[٨٦] تألفت دوائر الحجر الصحي في ولاية البصرة من طبيب ومفتش ومحاسب وثلاثة كتاب . [٨٧] استمرت البلدية في ممارسة مهامها الطبية حتى انتهاء الحكم العثماني .[٨٨]

كانت الاوقاف في عهد الحكومة العثمانية تدارمن قبل ثلاثة دوائر في ثلاث الوية هي بغداد . والبصرة ، والموصل ، وكانت هذه الدوائر مرتبطة بشكل مباشر في نظارة الاوقاف في اسطنبول ولكل هذه الدوائر فروع تابعه لها لا تبت في امر بدون موافقتها .[٨٩] في عام ١٨٦٣ اصدر اول نظام للإدارة الوقفية وبموجبة حددت مهام وواجبات موظفي الادارة على مختلف مستوياتهم ، وايضا تناول الكيفية التي سيتم فيها الادارة موقوفات الوقف المتوفي في حال عدم وجود شروط الموقف ، وتطرق ايضا الى الايجارات وسبل احالة الممتلكات الى المستأجرين .[٩٠] وقد اوجب النظام تأسيس دوائر للأوقاف (مديريات) في الولايات التي توجد فيها املاك وقفية واجازة النظام لمديريات الاوقاف في مراكز الولايات بفتح فروع لها في الوية والاقضية وتتراوح مستواها ما بين مديرية ومأمورية ، وكانت لمديرية ولاية البصرة مأمورية واحدة في سنجق المنتفق وتألفت هذه المأمورية من موظفين هم المأمور، والكاتب ، ومحصل وفي بعض الاحيان تألفت من موظف واحد يسمى الوكيل [٩١] وكانت مهمة دائرة الاوقاف تشرف على المساجد والمدارس الدينية والمؤسسات الوقفية ، وايضا تشرف على تعيين أئمة الجوامع والمدرسين والخطباء والمؤذنين والمتولين[٩٢] اما اقسام الاوقاف فتنقسم الى اوقاف صحيحة وغير صحيحة [٩٣].

وفي عام ١٨٦٩ اهتم الوالي مدحت باشا بمدينة البصرة وقرر توسعتها الى ضفاف نهر شط العرب لأهميته التجارية الكبيرة لكي تكون نقطة انطلاق نحو الخليج العربي.[٩٤] لذلك قام مدحت باشا بنقل الدوائر الحكومية ، وعمل على تشجيع الاهالي على الاستقرار بالمنطقة بتأجير الاراضي الاميرية تأجير طويل الامد .[٩٥] وشيد دوائر حكومية وادارة للكمارك ، كما أمر بتوسيع الميناء ، وبدأت وكلاء الشركات الاجنبية العاملة في البصرة ، بتشييد مستودعاتها وتخصيص ارصفه لها تطل مباشرا على شط العرب .[٩٦] ومن اهم الشركات الاجنبية هي شركة (كري مكنزي).[٩٧] وشركة (لنج) .[٩٨] وشركة (ستريك).[٩٩] والشركة الامريكية المعروفة باسم (هلست) ، والشركة التجارية الروسية والشركة الالمانية (هامبورك – امريكا) ، التي كان لها مكتب على نهر العشار في محله مقام علي .[١٠٠]

يتبين مما تقدم ان هذه الشركات دورا كبيرا في التعامل التجاري الذي كان بين البصرة والهند وجهات اخرى من العالم ، وتبنت هذه الشركات تحديد مواعيد دخول السفن للميناء وموعد مغادرتها وايضا حددت اجور النقل والشحن لهذه السفن وهذه السفن تابعة للإدارة النهرية العثمانية وخاصة الحكومة المحلية .

المبحث الثاني: الادارة البريطانية في لواء البصرة ١٩١٤-١٩٢٠

احتلت القوات البريطانية لواء البصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤ بعد انسحاب الدولة العثمانية من المدينة، دخلها الجنرال (أرثر انرولد بارت A.Arnold Barrett)، قائد الفرقة العسكرية السادسة الهندية، برفقة الضابط السياسي (برسي كوكس Percy cox).[١٠١] رئيس الضباط السياسيين بدراسة الادارة العثمانية القائمة في المدينة، كي يضع الاطر الادارية لمعالجة وتنظيم قضايا حقوق السكان وتنظيم علاقتهم مع سلطة لاحتلال البريطانية، ومن الجدير بالذكر أن البريطانيين قد واجهوا واقعا اداريا صعبا في البصرة ذلك لان الادارة العثمانية كانت في حكم المنتهية بسبب انسحاب بعض الموظفين.[١٠٢] مع القوات العثمانية المتراجعة مصطحبين معهم غالبية السجلات الرسمية.[١٠٣] واتلاف السجلات الخاصة على يد الاهالي ذوي المصالح الخاصة، والحد من حالة الفوضى المتمثلة بقيام العراقيين بمهاجمة المؤسسات الحكومية وتدميرهم لها، واصبحت البصرة تعاني من فراغ سياسي واداري الامر الذي حتم على سلطة الاحتلال ان تجد بديلا للأجهزة السياسية والادارية المنهارة بالسرعة الممكنة .[١٠٤]

بعد موافقة الحكومة البريطانية على تأليف الادارة المدنية، كانت ترغب الحكومة بريطانية باستمرار السيطرة العسكرية على البصرة وضواحيها، وان لا تتشعب اداريا، وذلك لقلة الكادر الوظيفي، والتركيز على القيادة المزدوجة الادارية والعسكرية التي يتم تدريبها، وتأسيس عناصر قيادية.[١٠٥] ومن هذا اتضح ان التنظيم الاداري جاء كحاله طارئ فرضتها الضرورات العسكرية.

تباينت وجهة نظر الحكومتين البريطانية والهند البريطانية ، حول المستقبل الاداري للواء البصرة ، اذ كان من رأي الحكومة البريطانية ان تشكل فيها ادارة عسكرية لتجنب أثارة ازمة مع الحلفاء وخصوصا فرنسا ، فضلا عن عدم توفر كادر اداري مؤهل للإدارة ، واذا كان لابد فأنها تفضل ان تكون ادارة لواء البصرة على غرار ما هو معمول به في مصر والسودان ، لتخوفها من احتمالية عدم نجاح النمط الاداري الهندي في بلد مثل العراق ، الذي يختلف عن الهند تاريخيا وحضاريا وثقافيا ، واجتماعيا .[١٠٦] اما رأي الحكومة الهند فقد كان يصب في

صالح تطبيق نموذجا وهي ترى أنه من السابق لأوانه الحديث عن فشل النموذج هو تشكيل ادارة مدنية على وفق الاساليب الادارية المتبعة في الهند وهو لم يطبق بعد وانها ستحرص على تفعيلة وخلق العناصر المؤهلة لقيادته في الجهاز العسكري . (١٠٧)

كان حرص برسي كوكس رئيس الضباط السياسيين على عدم طغيان الطابع العسكري على الادارة المدنية ، لذا لجأ الى سد نقص كادره الاداري بموظفين مدنيين تم اختيارهم بالدرجة الاساس من المواطنين البريطانيين، والهنود العاملين في اجهزة حكومة الهند ، ومن مواطني القنصليات ، والشركات البريطانية في لواء البصرة .(١٠٨)

ومن العراقيين الذين أبدوا التعاون مع السلطات من ذوي المكانة الاجتماعية او الاقتصادية الذين ربطت مصالحها بمصالحهم.(١٠٩) وبهذا الحشد العسكري، والمدني المتنوع، بادر كوكس الى وضع الترتيبات الادارية، ونظرا لعدم توفر نظام معد سابقا ، وليس من الضروري استخدام اي من النظاميين العثماني او الهندي حتم على السلطات البريطانية ان تسير ادارتها في البصرة بمزيج من نظامي الادارتين العثمانية والهندية. (١١٠)

ومن المؤكد ان تكون الادارة المدنية لها الاسبقية في توفير الامن والاستقرار لمقرات الجيش وخطوط امداده واعادة الخدمات المهمة الى مدينة البصرة بعد تعرضها الى السلب والنهب التي تعرضت لها بالاعتماد على مؤسستي دائرة الحاكم العسكري ، والشرطة .

اولا) دائرة الحاكم العسكري: ووهي اول دائرة تم تأسيسها في ولاية البصرة بعد احتلال القوات البريطانية للبصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤، وعهد با دارتها الى رائد (دارسي براونلو – Darcy Brownlow)، والنقيب (بولارد – Reader Bullard) مستشارا له ، وكان يشغل منصب وكيل القنصل البريطاني في ولاية البصرة ، و(توم دكستر – Tom Dexter مساعد شخصي ومترجما ، وكان يعمل على ظهر السفينة الحربية البريطانية كوميت التابعة لدائرة المقيم البريطاني في بغداد كما مارس براونلو اجراءاته تجاه الاهالي وحثهم على التزام والهدوء وتسليم الاسلحة التي بحوزتهم كما فرض حضر تجوال من الساعة التاسعة مساءا الى الساعة السادسة صباحا ، وقسم البصرة الى منطقتين اداريتين وامنيتين هما البصرة (المركز) والعشار، وجعلهم تحت اشراف مساعديه .(١١١)

و اختير اثنان من وجهاء البصرة ومتنفذيها ، وهما الحاج عيسى روحي تم تعينه مستشارا لوكيل الحاكم العسكري في منطقة العشار ، والسيد صالح بك العبد الواحد تم تعينه مستشارا الحاكم العسكري في البصرة .[١١٢]

كان الحكام للمحاكم العسكريون مسؤولين عن اعمالهم امام القيادة العسكرية العامة ، و لطبيعة واجباتهم التي يغلب عليها الطابع المدني ، وايضا مصروفاتهم التي تدفع من واردات الادارة المدنية حولت تبعيتهم من حكام العسكرين الى دائرة رئيس الضباط السياسيين في عام ١٩١٦، ومع ذلك احتفظوا با استقلالهم الاداري عن الضباط السياسيين ، ادى هذا النظام الى حاله من الازدواجية في حسم القضايا المدنية المختلفة ، وفي عام ١٩١٧ اصبح المنصبان تحت اشراف الرائد (ستيورات Stewart–)، الذي عين حاكما في لواء البصرة في الحادي عشر من شهر اذار عام ١٩١٧، باعتبار ايضا كان مساعدا في للضباط السياسيين في لواءالبصرة ، وبعد اعلان هدنة موندرس في عام ١٩١٨، الغي منصب الحاكم العسكري .[١١٣]

ثانيا) مؤسسة الشرطة: وهي أول دائرة أمنية دائميه تم تأليفها في البصرة بعد اسبوع من السيطرة البريطانية عليها لتتولى الامور الامنية المهمة بعد حاله الفوضى التي عانت منها لواء البصرة على اثر انسحاب القوات العثمانية منها ودخول الاحتلال البريطاني اليها ، لهذا طلب برسي كوكس من حكومة الهند ان تضع تحت تصرفه خدمات احد كبار ضباط الشرطة الهندية ، وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤ تم تعين المقدم (اي جي كريكسن – A G Kriekson) رئيسا، وكان يتمتع بالخبرة الطويلة في حدود الهند الشمالية الغربية وايضا معالجة تجار الاسلحة في الخليج العربي اما بالنسبة لأفراد الشرطة فكانوا من الهنود بالدرجة الاولى ، ومن الصوماليين الذين استقدمتهم بريطانية من عدن . [١١٤] وايضا تعامل مع بعض الشخصيات المحلية التي كانت من اصحاب نفوذ ووجاهة الذين أبدو رغبتهم في التعاون مع سلطة الاحتلال البريطانية مثل الشيخ احمد باش اعيان ، والمحامي عمر فوزي كركوكلي ، ومحمد شاكر عبد السيد لتوظيف ثقلهم الاجتماعي في فرض الامن والاستقرار لكسب ولاء وتأييد مواطني البصرة .[١١٥] وجرى تجنيد الشرطة المحلية من اهالي المنطقة والمناطق البعيدة ، ومنع التداول العملة العثمانية باستثناء الليرة الذهبية ، كما ادخلت العملة الهندية الروبية .[١١٦] في التداول وتم تعين حكام سياسيين او نواب حكام في البصرة ، والقرنة ، وكانوا مسؤولين عن الاستقرار الامني وحسم النزاعات وجباية الواردات ،وتأسيس علاقات صداقة مع القبائل .[١١٧]

وقد اتخذت الشرطة من مخافر الشرطة العثمانية السابقة في المدينة مقرات لها ، وتميز عملها في الاستخدام القوة المفرطة ، واشاعة الخوف بين السكان للحد من الهجمات المسلحة التي تتعرض لها المنشاة البريطانية والدوريات البريطانية يوميا من قبل عناصر مجهولة .[١١٨]

وقد اناطت سلطة الاحتلال البريطانية المهام الامنية خارج المدن (المناطق العشائرية) الى قوات عرفت بالشبانة .[١١٩] هي عناصر محلية اختيرت من المناطق نفسها اذ وضعت تحت تصرف أبناء الشيوخ وبأشراف مباشر من قبل الحكام السياسيين ، كانت تقوم بأعمال الدورية والحراسة ، ونقل لبريد وقمع الانتفاضات العشائرية .[١٢٠] وفي عام ١٩٢١، بلغ تعداد قوة الشرطة في لواء البصرة ٩١٤ رجلا ، وقد الحق بها قوتا الشرطة في القرنة والزبير في شهر نيسان وتموز في العام نفسة .[١٢١]

كانت الادارة القضائية احد اهم اركان الادارة السياسية في لواء البصرة ، وقد عهد بهذا المنصب في بداية شهر نيسان عام ١٩١٥ الى المقدم البريطاني (ستيورات جورج نوكس – George Knox Stuart).[١٢٢] رئيسا ، والنقيب البريطاني جارلس فريزر مكنيزي (Charles Fraser Mckenzie) بصفه ضابط عدلي اصغر معاونا ، والايراني خان بهادر رستم علي مساعد ضابط عدلي ، الا انه استقال من منصبة بسبب مرضة فعين محلة صاحب اغا ميرزا محمد فيما منحت صلاحيات كاتب العدل الى شركة كري مكنزي ، وفرع المصرف العثماني في لواء البصرة .[١٢٣]

يبدو ان سلطة الاحتلال البريطانية كانت حذرة في استخدام العراقيين في الادارة العدلية رغم امتلاكهم الخبرة الادارية ، وأعد قانون " قانون المناطق العراقية المحتلة " في اليوم الاول من شهر أب عام ١٩١٥، وعادت السلطة القضائية تمارس نشاطها باستئناف المحاكم لعملها ، وكانت المحاكم تستمد سلطتها من القائد العام للقوات المحتلة ، وقد تالف هذا القانون من اربعة وثلاثون قانونا هنديا ، واستقى في معظمة من القانون الجنائي المدني الهندي ، وخول الحكام صلاحيات بتطبيق اي من هذه القوانين او ادخال تعديلات علية حسب الحاجة .[١٢٤]

وبموجب القانون الانف بالذكر قسمت المحاكم الى قسمين شرعية (سنية وجعفرية) ومدنية (حقوقية جزائية).[١٢٥] وقد اقتصر العمل بالمحاكم المدنية على مدينة البصرة فقط ، اما باقي المناطق ، فقد أيد القانون استمرار عمل المحاكم العسكرية فيها ، ونص ايضا على استخدام اللغة العربية لغة رسمية في المحاكم ، ومن حق المحاكم التمتع بالعطل الرسمية كافة .[١٢٦]

وقد اعطى قانون المناطق العراقية المحتلة لعام ١٩١٥ صلاحيات كبيرة للقائد العام للقوات البريطانية ، اذ اعطى صلاحية الغاء اما الدعوى الجزائية ، وخول الضابط العدلي الاقدم صلاحية حاكم مقاطعة اما الضابط العدلي الاصغر فيتمتع بصلاحية حاكم المنطقة ، ومن حقة النظر في الدعوي الحقوقية والجزائية ، باستثناء تلك التي تصل العقوبة فيها الحكم بالإعدام . [١٢٧] وعلية اصدر القائد العام للقوات الاحتلال البريطاني في الرابع والعشرين من شهر كانون الاول من عام ١٩١٨ ، بيانا نص" شمول ترتيب المحاكم العدلية ولأصول القوانين التجارية في لواء بغداد على لواء البصرة" ،" وبموجب هذا البيان الغي قانون المناطق المحتلة لعام ١٩١٥ وجميع الانظمة والقوانين التي كان قد سنها ناظر العدلية استنادا الى نصوصه " .[١٢٨]

بعد توحيد القضاء بين البصرة ، وبغداد ، اسست دائرة عدلية مركزية في بغداد ، تولى شؤونها السكرتير العدلي ، وعهد بهذا المنصب الى سير (ادغار بونهام كارتر) تقوم هذه الدائرة بتنظيم عمل الشؤون العدلية في كافة انحاء البلاد. [١٢٩] ونتيجة لتغيرات في الانظمة والقوانين القضاء ، ووفقا للسياسة الادارية التي طبقها (ادغار بونهام كارتر) تزايد خلال هذه المدة تعين المواطنين العراقيين في السلك القضائي ، تعين ثلاثة حكام ، وكاتب عدل واحد ومدعي عام واحد في لواء البصرة .[١٣٠] ومن الجدير بالذكران السلطة البريطانية اولت ا القضاء اهمية كبيرة واهتموا بتعين حكام عرفوا بنزاهتهم وحسن سيرتهم الشخصية للحفاظ على نزاهة القضاء .[١٣١] وبعد ان شكلت الحكومة العراقية في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني ، عام ١٩٢٠، انتقلت كافة الصلاحيات دائرة السكرتير العدلي الى وزير العدلية الذي اصبح ادغاربونهام كارتر مستشارا له ويكون مسؤولا امام رئيس الوزراء ، اما من الناحية العملية كان عليه ان يرفع تقاريره الى المندوب السامي البريطاني .[١٣٢]

اما بخصوص السلطة القضائية في المناطق العشائرية ، فقد نظمت بموجب الاسس الواردة في نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الذي وضعة (هنري دوبس – Henry Dobbs) .[١٣٣] على غرار نظام جرائم الحدود الهندي الذي اعده ساري المفعول من تاريخ تصديقه في الاول من شباط ١٩١٦، من القائد العام لجيش الاحتلال (بيرسي ليك – P . Lake) ، ونشره (ستيورات جورج نوكس)، الضابط العدلي الاقدم ، وحدد النظام طريقة معالجة القضايا بانه في حال كون اطراف النزاع او احدهما من العشائر يستطيع الضابط السياسي في المنطقة ان يحيل القضية المتنازع عليها ، الى مجلس عشائري او اي هيئة تحكيمية عشائرية ، تشكل بموجب العرف العشائري للنظر بها وفقا للأعراف العشائرية في حسم القضايا ، وللحاكم السياسي القرار النهائي في المصادقة على الحكم او رفضه او تحويلها الى رئيس الحكام

السياسيين، او يحكم بها قضائيا بنفسه، واذا لم يكن يملك هذه الصلاحية فأنه يحيل القضية الى محكمة نظامية او ينقض القرار الصادر بها ويتصرف بما يراه ملائما، على ان لا يشتمل ذلك على الحكم بالسجن، كما حدد النظام طريقة دفع الدية.[١٣٤] واستمر تطبيق نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٦، في المناطق المحتلة، ثم جرى تطبيقه في جميع المناطق المحتلة حسب اوامر القيادة العامة لقوات الاحتلال في الثامن والعشرين من شهر تموز عام ١٩١٨ [١٣٥].

وترتب على هذا النظام مخاطر اجتماعية ، انه قسم بين المجتمعات المدنية والعشائرية ، وفرض الحالة الاقطاعية بين مجموعه كبيرة من السكان ، وهذا يقف بوجه اي سياسة تطويرية تهدف الى الارتفاع بمستوى المجتمع .[١٣٦] وهذا النظام يعبر عن اسلوب السيطرة والحكم ، اذ ادى الى اتساع نفوذ شيوخ القبائل وهيمنتهم بمنحهم مكانه مرموقة في النظام السياسي، والقضائي . وقد اقتضى تأمين مصروفات الدائرة السياسية ورواتب موظفيها ، وجود دائرة متخصصة للواردات تتولى عملية السيطرة على الموارد رغم الصعوبات التي تواجهها والمتمثلة في غياب موظفيها ، وتبعثر سجلاتها .[١٣٧]

وقد تألفت دائرة الواردات من (هنري دوبس) ، مفوضا للواردات ، وصل الى البصرة في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩١٥.[١٣٨] مع عدد من الموظفين الهنود ذوي اختصاصات مختلفة ، وابقى (هنري دوبس) على شركة مكنزي بتوليها جباية واردات الكمارك .[١٣٩] ووجد هنري دوبس نفسه مضطرا الى البحث عن الموظفين العراقيين العاملين السابقين في الدوائر العثمانية ، لا قناعهم بضرورة العودة الى العمل في دائرة الواردات وقد اسفرت مساعيه الى اعادة قسم منهم وعلى رأسهم مدير الطابو عباس فاضل ، الذي كان يجيد بالإضافة الى اللغة العربية اللغات العثمانية والفارسية ، وبفضل خبرته ان اسدى لدائرة الواردات خدمات كثيرة وبشهادة البريطانيين انفسهم .[١٤٠]

أن توفر الكادر الاداري المؤهل لم ينه أحد اهم ثلاث صعوبات واجهت دائرة الواردات ، وانما كان مفتاحا لحل باقي المعضلات ، اذ تمكن هنري دوبس وبمساعدة فريق العمل المذكور من العثور على سجلات الطابو في افنية مباني الحكومة المخربة كامله غير منقوصة ، كما اخذ هذا الفريق على عاتقة مهمة اداء الاعمال كافة التي كان يؤديها سابقا ، واستطاع هنري دوبس من جمعها بدائرة واحدة ، ولم تقتصر مهمه دائرة الواردات على فرض واستحصال الضرائب والرسوم وانما كانت تشرف على شؤون الاوقاف والمعارف.[١٤١]

أما الاوقاف فقد حظيت باهتمام ملحوظ من هنري دوبس وذلك لأهميتها لاقتصادية والسياسية.[١٤٢] وقد تجلت مظاهر هذا الاهتمام في الابقاء على نظامها العثماني، وأمر بصرف رواتب موظفيها اعتبار من شهر كانون الثاني عام ١٩١٥، والابقاء على وقفيات الحرمين الشريفين ، وتسليم المبالغ المتأتية من الاوقاف الخيرية الى صندوق اسعاف الفقراء ليوزع على المستحقين، و أمربان يكون تعين وعزل الخطباء وأئمه المساجد ، وترميم الجوامع تحت اشراف لجنة استشارية سميت " لجنة اوقاف البصرة " التي تألفت في شهر نيسان من عام ١٩١٧، اختارها اعضاءها من كبار علماء ووجهاء البصرة ، فضلا عن زيادة عدد موظفي الدائرة ، وجعل لكل وقف سجلا خاصا تدون فيه التفاصيل كافة عن الوقف والجهة القائمة عليه .[١٤٣]

اما دائرة المعارف (التعليم) فقد اهملت تماما وعدت من الامور الثانوية ، قياسا بالأمن وترسيخ السيطرة البريطانية ، وقد عبر عن ذلك السير ولسن بقوله " أن التعليم يجب ان يؤجل لحين بلوغ اهدافنا العسكرية ".[١٤٤] وعلية ظلت من دون ادارة مختصة او نظام او مخصصات مالية ، وقد برر هنري دوبس هذه السياسة بذريعة عدم توفر الكادر المؤهل ولا المال اللازم لترميم المدارس وتزويدها بالتجهيزات ، فضلا عن عدم وجود نظام تعليمي يتناسب مع مقتضيات نشر التعليم وترقيته في البلاد .[١٤٥]

وفي اواخر شهر كانون الثاني من عام ١٩١٥ سارع هنري دوبس الى دراسة قضايا التعليم ، باعتبارها جزء من دائرة الواردات في هذه المدة .[١٤٦] وكان مخلص توصيته بأن عملية اعادة بناء التعليم يجب ان تكون حذرة وبطيئة ، وان يستفاد من الاخطاء التي وقعت فيها دائرة التعليم الهندي وان الحجج التي صاغها هنري دوبس لتهميش التعليم كانت خطة مقصودة هدفها حرمان السكان من ان يأخذوا فرصتهم في التقدم والارتقاء ، الا ان ضغط الرأي العام وحاجة الدوائر الحكومية الى مواطنين محليين من جانب ، وحتى لا تكون السلطة البريطانية عرضة للاتهام بأنها تهمل شؤون التعليم وتتخلى عن تطويره من جانب اخر ، ارغمت سلطة الاحتلال على اعادة النظر بالسياسة التعليمية .[١٤٧] عشية دخول البريطانيين الى البصرة كان فيها مدرسة مهنية واحدة هي دار المعلمين ، ومدرسة ثانوية في مركز البصرة ، وثلاث مدارس موزعة في ابي الخصيب ، ومنطقة العشار ، وكانت هذه المدارس تفتقر الى ابسط المستلزمات الضرورية للتعليم فضلا عن ذلك مشكلة قله المعلمين .[١٤٨] وقد سعت سلطات الاحتلال البريطاني الى تنفيذ سياسة تعليمية تخدم مساعيها الاستعمارية من خلال تكريس وسائل عديدة اتبعتها لنيل مطالبها ، ومنها تشجيع المدارس الطائفية الاجنبية ، فضلا عن المدارس الاهلية ، الهدف خلق جيل يتعاطف معها ويستقبل ايه تغير تراه بريطانيا يقف مع مصالحها .[١٤٩] وتحقيقا

لتلك الاهداف عهد المندوب السامي (هنري دوبس – Henry Dobbs) الى المبشر الامريكي جون فانيس لوضع خطة مدروسة لنشر التعليم تضمنت مراحل الدراسة كافة واعداد المعلمين للمدارس الابتدائية .[١٥٠] وبذلك نال لواء البصرة نصيبا من تلك الخطة التي اكدت على استمرارية التعليم عن طريق الكتاتيب فضلا عن توفير تخصيص مالي بمثابة راتب للمعلمين ، فضلا عن توفير الاموال الضرورية لا جل استمرار العملية التربوية للمدارس الاجنبية ، ونتيجة لهذا ادارة الاحتلال البريطاني من تعزيز وجودها وحماية نفوذها في العراق .[١٥١]

فشرعت سلطة الاحتلال البريطانية بفتح بعض المدارس الابتدائية في البصرة ونواحيها الادارية ، كما فرضت التدريس اللغة العربية الى جانب اللغة الانكليزية معا في جميع الصفوف.[١٥٢] وفرضت على كل طالب دفع اجور دراسية مقدارها روبية واحدة شهريا ، باستثناء الفقراء الذين كان عليهم ان يقدموا وثيقة مصدقة من جهات رسمية تثبت ذلك .[١٥٣] اما المدارس الثانوية فقد اجل البت فيها الى حين ظهور معطيات المدارس الابتدائية في عملهما ، وايضا بالنسبة للتعليم الجامعي اذ تقرر تركه الى ان يكون هناك عدد كاف من المتعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية لتجهيز الجامعة .[١٥٤]

استمر وضع التعليم على ما هو علية من الناحية الادارية حتى عام ١٩١٨، حين دمجت ادارة البصرة مع بغداد ، اذ اجرت سلطة الاحتلال تعديلات على طبيعة سياستها خلال مده ١٩١٨–١٩٢١، فصل المعارف عن دائرة الواردات في كل مناطق المحتلة ، واسند الاشراف المناطق الى الرائد (بومن – Bowman)في الثاني والعشرين من شهر اب عام ١٩١٨، وشهد عهده فتح المدارس في كل المناطق المحتلة ، وأعقبة في منصبه الملازم الاول (لايونيل سميث –A Lionel F. Smith) في الاول من شهر اب عام ١٩٢٠.[١٥٥] ومن الجدير بالذكر انه تم افتتاح خمسة مدارس ابتدائية في البصرة وابي الخصيب والعشار والزبير والقرنة ومدرسة ثانوية واحدة تضم (١٦) طالبا ومدرس واحد .[١٥٦]

لقد اصبح واضحا ان الخدمات العامة لم تحظ بالرعاية التي تستحق الا بقدر تعلقها بالمصالح البريطانية وعلى هذا أتى الاهتمام بالأمور الصحية كضرورة لا بقاء القوات البريطانية في منأى عن الامراض لتواصل فعاليتها العسكرية بهمة ونشاط ، فضلا عن المردود الاقتصادي المتوقع حصوله من وراء تقديم هذه الخدمات ، وعلى هذا الاساس القت الدائرة السياسية المسؤولية الصحية في بادى الامر على عاتق الحاكم العسكري كونها جزءا من الحالة الامنية ، فقامت دائرته بفتح مستوصفين احدهما في مركز البصرة والاخر في العشار، وتالف كل

مستوصف من طبيب وعدد من المساعدين والكتاب لتقديم الخدمات العلاجية والارشادية ومراقبة انتشار الامراض.[١٥٧]

وفي اوائل عام ١٩١٥ تشكلت دائرة الصحة المدنية ، وعين لرئاستها الرائد (نورمن سكوت –N .Scott) المنسوب الى مصلحة الصحة الهندي وعهد اليها الاشراف على الامور الصحية كافة في البصرة وتوابعها.[١٥٨] وفي كانون الثاني من عام ١٩١٥ افتتح اول مستوصف ذا امكانيات محدودة واستمرت الجهات الصحية في توسيع امكانيات المستشفى الذي اسس في البصرة بين حين واخر وبخاصة خلال الفترة الواقعة بين اليوم الاول من شهر نيسان واليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول عام ١٩١٧، حين غدا يضم مائة وخمسين سريرا.[١٥٩] ونظرا للعدد الكبير من المرضى الذين يراجعون هذه العيادة طلبا للمعالجة فرضت سلطة الاحتلال اجورا للعلاج على المراجعين التي كانت تتراوح ما بين ٨ انات.[١٦٠] الى روبية واحدة ، لقد قررت سلطات الاحتلال انشاء بناية جديدة لمستشفى البصرة بدلا من البناء القديم على الرغم من الاصلاحات التي اجريت علية ، لذلك جمعت تبرعات من السكان ، لبناء مستشفى تخلد فيه ذكرى الجنرال ستانلي مود، القائد العام للقوات البريطانية التي احتلت بغداد ، فأرسي حجر الاساس في عام ١٩١٩، واستغرق البناء خمس سنوات .[١٦١] كما افتتحت السلطات المحتلة ثلاثة مستوصفات في كل من البصرة والزبير والعشار، فضلا عن ان سلطات الاحتلال فرضت اجراءات خاصة للحجر الصحي على السفن الوافدة ، وعلى الرغم من الاجراءات الشديدة الا ان ذلك لم يمنع من انتشار الامراض المعدية ، ففي المدة بين اربعة وعشرين من شهر نيسان الى ست عشر تموز عام ١٩١٥ سجلت (١١١) اصابه بمرض الطاعون في البصرة بالإضافة الى امراض معدية اخرى .[١٦٢]

ومن الممكن ان يقال ان التقدم السريع الذي حصل في شؤون الصحة العامة لم يحصل مثله الا في نواح قليله اخرى ، فان الزيادة التي حصلت في عدد الأسرة في مستشفيات البصرة، لا يمكن ان تقارن بالمستشفيات التي كانت موجودة في عهد الدولة العثمانية.

اما دائرة البلدية فقد استمرت في العمل في لواء البصرة لحين الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤، ومما يلاحظ على مجالسها المنتخبة ، انها كانت تتألف من كبار الملاكين ، وذوي النفوذ الاجتماعي ، وكان اخر رئيس لبلدية البصرة ، في العهد العثماني هو صالح بك ال عبد الواحد.[١٦٣] اصبحت معظم مهام البلدية ، عند قيام الادارة المحتلة ضمن واجبات الحاكم العسكري .[١٦٤] تولت دائرة الحاكم العسكري التي تألفت ابان الاحتلال البريطاني لولاية البصرة ،

ادارة الشؤون البلدية الى جانب واجباتها الاخرى ، ومارس الحاكم العسكري الرائد (دارسي براونلو – D . Brownlow) ، معظم صلاحيات البلدية وضم الى املاك دائرته منذ نهاية شهر كانون الاول عام ١٩١٤ طبيبا جراحا مدنيا ، وضابطين مسؤولين عن شؤون الصحة يعمل احدهما مع وكيل الحاكم العسكري في العشار، والاخر مع الحاكم العسكري في البصرة.[١٦٥] ولم تؤلف سلطة الاحتلال مجالس بلدية في البصرة بل هيئة استشارية حرصت ان تضم عناصر بارزة من كافة الطوائف .[١٦٦]

وكانت تضم هذه الهيأة في البصرة من " الرائد نوربري – رئيسا ، وت. سكوت وكيلا للرئيس – و. أ. مير، وبهجت فرج ، ويوسف عبد الواحد ، ومنشي جيجي ، وعيسى روحي ، وطه سلمان ، وسليمان فيضي ، وعبد العزيز الذكير".[١٦٧] وخضعت هذه الهيأة اللاشراف المباشر من قبل الحاكم السياسي البريطاني (ميك – A. S.Mak) .[١٦٨] وعقدت الهيأة الاستشارية اجتماعها مرتين اجتماعها الاول كان في الثامن من تشرين الاول عام ١٩١٨، برئاسة الحاكم (ميك) والاجتماع الثاني في الثاني عشر من كانون الاول ١٩١٨برئاسة الرائد (نوربري)، استمرت الهيأة الاستشارية في عملها حتى اواخر كانون الاول عام ١٩١٨.[١٦٩]

وفي العاشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، اخبر (أرنولد تالبوت ويلسن – L. T. Wilson).[١٧٠]وكيل الحاكم الملكي العام (المفوض المدني العام)، وزير الدولة لشؤون الهند في الحكومة البريطانية في لندن بخطته لتطوير البلديات وتأليف المجالس المحلية .[١٧١]

وتم نشر خطة ويلسن الادارية الجديدة في جريدة العرب الرسمية الصادرة في بغداد في السادس عشر من شهر تشرين الثاني في عام ١٩١٨ ، وتقرر بموجب الخطة تأليف مجلس بلدي في بغداد ، وفي جميع المناطق المحتلة بدءا من الاول من كانون الثاني ١٩١٩يضم في عضويته واحد وعشرين، شخصا خمسة يتم تعينهم من قبل السلطة الحاكمة رسميا وهم الرئيس ونائباه ، والسكرتير، ومعاونه ، اما بقية الاعضاء غير الرسمين فيعين رئيس المجلس البلدي عشرة منهم وينتخب الستة الباقون.[١٧٢]

وحدد مهام للمجلس هي النظر في رسوم الواردات البلدية ، وان يكون تحت رقابة واشراف الادارة الملكية المدنية وزود بسلطه مالية يتمكن معها من ان يصادق على صرف مبلغ سنوي قدره خمسة الالف روبية كحد اقصى وصرف ايضا مبلغ قدره مائه وخمسون روبية في بداية كل الشهر حسب ما تقرره الميزانية المعتمدة .[١٧٣]

قامت سلطة الاحتلال في الاول من اذار عام ١٩١٩، بتعين عبد الله بك الصانع رئيسا لبلدية البصرة ، ورجب نعمة رئيسا لبلدية العشار في الاول من اب من عام ١٩١٩، وعبد الله طه سلمان معاونا لرئيسي بلدية البصرة في الاول من حزيران عام ١٩٢٠.[١٧٤] غير ان فصل العشار عن البصرة بلديا لم يستمر وقتا طويلا ، في الثاني عشر من حزيران من عام ١٩٢٠ اذ قرر الضابط السياسي للبصرة توحيد البلدتين ببلدية البصرة وعين لرئاستها رجب نعمة .[١٧٥]

الا ان الاوضاع السياسية التي واجهتها سلطات الاحتلال البريطانية والمتمثلة في ثورة العشرين قررت السلطات البريطانية من تبني سياسة جديدة في العراق ، وعند تأليف حكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٠ صدرت اجراء تنظيمية وادارية جديدة ، وتطبيقا لهذه الادارة اقترح مجلس الوزراء في الثاني عشر من كانون الاول عام ١٩٢٠ تعين متصرفين في كل لواء ، والقائمقام في كل قضاء ، ومدير في كل ناحية ، ومن الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية المؤقتة لم تقم باي اجراءات في مجال شؤون البلدية واصبح المجلس البلدي المعين يمارس صلاحياته البلدية حتى الغائه بعد اجراء انتخابات البلدية جديدة في شهر كانون الاول عام ١٩٢١.[١٧٦]

لذلك اصبحت المناطق السياسية يديرها موظفون بريطانيون ، يطلق عليهم الحكام السياسيون ، يكونوا مسؤولين امام الادارة المركزية التي منحتهم صلاحيات ادارية وقضائية واسعة وجهزتهم بقوة عسكرية محلية ، تمثل بعضها بقوة الشبانة التي تغلغلت الادارة البريطانية بواسطتها الى اعماق المجتمع العشائري.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الخاتمـــــــة

نستنتج من ما تقدم أنه على الرغم من التنظيمات والاصلاحات التي شهدتها البصرة ألا انها لن تلقِ العناية الجدية من قبل السلطات العثمانية , يبدو أن افتقارها للإدارة السليمة وسوء إدارة متسلميها وانشغالهم بأهوائهم الشخصية جعل البصرة تعيش حالة من التخلف وتعمها الفوضى والاضطراب وتنعدم تأثيرات الاصلاحات المحدودة التي تجري هنا أو هناك في اوقات مختلفة , وهذا ما أوجدته وألفته عليه الادارة البريطانية بعد احتلالها للبصرة .

وتبين بأن لاوجود للإدارة المحلية في ظل الاحتلال ، وان كل ما تم القيام به ترتيبات الغرض منها ، المحافظة على الاستقرار الوضع الداخلي ، واستمرار هذا بعد الاحتلال بقية

الاراضي الواقعة تحت الادارة العثمانية السابقة، ومن الناحية الفعلية لا توجد مؤسسات ادارية او دستورية كالحكومة او مجلس الوزراء او وزارة ، او مديريات شبيه بعمل المؤسسات الامنية التي تهتم بالأمن وسيادة سوى بعض المؤسسات المرتبطة بالسلطة الحاكم العسكري .

يلاحظ ان الحكومة البريطانية قد شرعت خلال سنوات الحرب العالمية الاولى بتقسيم العراق الى مناطق ادارية لا تختلف كثيرا عن تقسيمات الادارة العثمانية ، مع بعض التحولات التي كانت اقتضتها الضرورات الادارية والعسكرية ، والمستمدة من التقسيمات المعمول بها في الهند البريطانية ، وعلى هذا الاساس ، كانت الادارة البريطانية خلال مرحلة الاحتلال العسكري تجمع بين الانظمة العثمانية والهندية البريطانية .

الهوامش

(١) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح ، دار المعاجم، لبنان، ١٩٨٩، ص١٨٩.

(٢) علي عبد المجيد عبدة، الاصول العلمية للإدارة والتنظيم، ط٣، مطبعة التقدم، مصر، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٤.

(٣) عبد الوهاب عباس القيسي ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩_١٨٧٧، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٣، بغداد ، كانون الثاني ١٩٦١، ص١١١_١٢٦.

(٤) السلطان عبد العزيز : ولد السلطان عبد العزيز بن السلطان محمود الثاني في اليوم التاسع من شهر شباط من عام ١٨٣٠ م, ووالدته السلطانة برتو – نيال (١٨١٢ – ٥ / ٢ / ١٨٨٣ م) ، من النساء اللواتي عرفن بالتدخل في الشؤون العامة , تولى عرش السلطنة في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٨٦١ م ، بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد الأول . وكان عمره حينذاك أحدى وثلاثون سنة وأربعة أشهر وستة عشر يوما , لقد عزم السلطان السير على خطى أسلافه في الإصلاح الإداري (والده محمود الثاني وأخيه عبد المجيد) , كما سعى إلى إدخال الإصلاحات التي عمل أخوه عبد المجيد جاهدا لإدخالها في إدارات الدولة المدنية والعسكرية المختلفة ، والتي كانت قد, توقفت بسبب حرب القرم " خلال الأعوام ١٨٥٣ – ١٨٥٦ م " وغيرها من المشاكل الأخرى التي واجهتها الدولة العثمانية .

فكان أول ما بدأه من أعمال أنه أقر بقاء الوزراء في مناصبهم الحكومية ، وأرسل بذلك مرسوما " همايونيا إلى الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا ، في اليوم الثاني من شهر تموز عام ١٨٦١ م. واستثنى في مرسومه هذا وزير الجهادية (الدفاع) إذ عين نامق باشا وزيرا لها بدلا من رضا باشا (٥) ، كما حدث السلطان في مرسومه على اتباع الدقة في إجراء الأمور الشرعية ، ودعا إلى التزام رجال الدولة وجميع العاملين فيها بالنظام والقانون ، والاستقامة والإخلاص . كما أكد فيه على إعطاء جميع رعايا الدولة النصارى حقوقهم بعدالة ، حسب نصوص الخط " الهمايوني, للمزيد من التفاصيل ينظر: ساهرة حسين محمود ، اوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز ١٨٦١– ١٨٧٦، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١٠، ص٥٤_٦٣.

(٥) ساهرة حسين محمود ، المصدر نفسة , ص١١٤.

(٦)احمد شفيق (مدحت باشا) : ولد في اسطنبول في ايلول عام ١٨٢٢، وكان والدة عالما دينيا ، تولى منصب القاضي الشرعي في بعض الولايات العثمانية ،فنشأ ابنه نشأة دينية فحفظ القران ، وهو في العاشرة من عمرة فلقب بالحافظ وصار يعرف (بالحافظ احمد شفيق) ، وكان هذا اللقب كان يمنح لكل من يحفظ القران الكريم في الدولة العثمانية ، فدرس الحافظ احمد شفيق مبادئ الانشاء ، والخط الديواني في عام ١٨٣٤، وبعد تخرجه لقب باسم (مدحت)، عمل مدحت باشا في احدى دوائر الدولة العثمانية يساعد الكتبة ويتعلم منهم ، وكان يقضي قسم من وقتة في =جامع الفاتح لتعلم اللغة العربية والفارسية فضلا عن تعلم المنطق ، والفقه ، واستمر في دراسته الى ان تخرج من حلقة تدريس (الخوجة حسام الدين افندي) في عام ١٨٤١ توفي عام ١٨٨٤. للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد امين ، زعماء الاصلاح في العصر الحديث ، ط٣، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١، ص٣٥؛ مذكرات مدحت باشا ، تعريب يوسف كمال بك حتاتة ، ط١، القاهرة ، د : ت، ص٤-٥.

(٧) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١١٥.

(٨) الدستور ، ترجمة : نوفل افندي نعمة الله نوفل ، المجلد الاول ، بيروت ، ١٣٠١، ص ٣٩٧.

(٩) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٠، ص٩٤.

(١٠) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١١٨.

(١١) ولمعرفة اهم المهام الموكلة الى هذا المجلس وللمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز سلمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص٣٦١؛ الدستور ، المصدر السابق، ص٤١٠_٤١٢.

(١٢) الدفتر دار: هو ذاك الشخص المسؤول عن الادارة المالية في الولاية، ويعين مباشرة بفرمان سلطاني ويكون مستقل اذ تكون تكون سلطته منفصلة عن الوالي والقاضي، ويعتبر المرجع الاساسي الذي له الدراية بشؤون الولاية المالية، ومتابعة حساباتها المالية، ويبلغ الوالي بالمخالفات المالية التي يرتكبها موظفو الولاية، للمزيد من التفصيل حول الدفتر دار ينظر الى: سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار (وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة)، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤١٤-٤١٧.

(١٣) المكتوبجي: هو احد اركان الولاية، وعضو دائم في مجلس ادارة الولاية، ويعين مباشرة من قبل الحكومة المركزية في اسطنبول، ويعد ايضا المسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها الولاية، من خلال دائرة قلم المكتوبجي، وايضا من اهم مهامه هي حفظ المراسلات الرسمية التي يقوم بها المكتوبجي . للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد (من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩_١٩١٧)، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١، ص١٩٨-١٩٩.

(١٤) المفتي : المفتون في الولايات العثمانية ، هم موظفون يصدرون الفتاوى في تحليل او تحريم المسائل المعروضة عليهم ، ويجب على المفتي ان يضع ختمه وان يذكر مصدر فتواه ، الشرعي والعلمي وان تكون على وفق المذهب الحنفي ، ويعيين المفتي من شيخ الاسلام (في العاصمة) لمدى حياته ، للمزيد من التفاصيل ينظر: اكرم كيدو ، مؤسسة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية ، ترجمة، هاشم الايوبي ، جروس برس ، طرابلس ، لبنان ، ١٩٩٢، ص١٧_١٨.

(١٥) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١١٩؛ الدستور ، المصدر نفسة ، ص٤١٢_٤١٤.

(١٦) المحاسب : المسؤول عن الامور المالية للسنجق ، ويتولى تنظيم حساباته العامة من ناحية الواردات والمصروفات . وادارة دائرة الحسابات التي توجد فيه ، وذلك على وفق تعليمات التي يبلغه بها مراجعة دفتر دار الولاية عن طريق الوالي . للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق ، ص٢٠٧.

(١٧)التحريرات : هو المسؤول عن المكاتبات الرسمية للسنجق ، وايضا يتولى حفظ السجلات والاوراق الخاصة بها ، اما تعينه فيكون من الباب العالي في اسطنبول ، وتدعى دائرة (قلم التحريرات). للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار ، المصدر نفسة ، ص٢٠٨.

(١٨)عبد العزيز سلمان نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢؛ الدستور، المصدر السابق ، ص٤١٤_٤١٥.

(١٩) مدير المال : هو الموظف المختص بمالية القضاء وتسوية الحسابات الرسمية من الواردات والمصروفات ويكون تابعا لمحاسب السنجق ، مع التزام بكافة الاوامر التي يصدرها القائمقام في القضاء عن طريق المتصرف. للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص٢١٥-٢١٦.

(٢٠)عبد العزيز سلمان نوار، المصدر السابق ، ص٣٦٢.

(٢١) للمزيد من التفاصيل عن معرفة ابرز المهام لكلا من مجلس ادارة الناحية، ومجلس ادارة الاختيارية (القرى) ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٢١٧-٢٢١؛ الدستور، المصدر السابق ، ص٤٠٨_٤١٠.

(٢٢) عبد الكريم محمود غرايبة ، تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠- ١٩١٨، ج١، جامعة دمشق ، ١٩٦٠، ص١٩٩؛ حميد احمد حمدان التميمي، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني واثره على العراق ١٨٣٩-١٩١٤، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٥، ص١٣٣.

(٢٣) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١٢٠-١٢١.

(٢٤) محمد عصفور سليمان ، العراق في عهد مدحت باشا١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٨٠؛ تذكر بعض المصادر خطا ان العراق في عهد مدحت باشا قسم الى ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة . للمزيد ينظر: عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج٧،بغداد ، ١٩٥٥، ص ١٩٥-١٩٧ ؛ عبد الكريم غرايبة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤-٢٠٥.

علما ان البصرة لم تكن ولاية مستقله في عهد مدحت باشا وانما كانت قضاء تابع الى ولاية بغداد في عام ١٨٦٣، ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر.د.ت، ص٢١٣٠. ثم اصبح لواء تابعا الى ولاية بغداد عندما قسم العراق الى ولايتين بغداد والموصل . ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق ، ص ٣٥٨. اصبحت البصرة ولاية مستقلة في عام ١٨٨٤، واستمرت هكذا حتى انتهاء الحكم العثماني فيها عام ١٩١٤ . ج .ج . لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، ج٤، المصدر السابق ، ٢١٩٩_٢٢٠٠؛ محمد عصفور سلمان ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعه بغداد ، ٢٠٠٦، ص٢١٦.

(٢٥) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج٧، المصدر السابق ، ص١٩٤-١٩٩.

(٢٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من عام ١٩٠٠-١٩٥٠(تاريخ سياسي ، واجتماعي ، واقتصادي ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج١، بغداد ، ١٩٨٨، ص٦٩.

(٢٧) في قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤ لم يتم ذكر منصب معاون الوالي ، سوى الاشارة عن من ينوب عن الوالي لاهتمام في امور الولاية في غياب الوالي للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩ (دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٤، ص٣٢. حيث تم الغاء منصب نائب الوالي في منتصف عام ١٧٧٢، واحدث منصب جديد بدلا عنه اطلق علية (قائمقام الوالي) لكن الاخير تم الغائه ايضا في عام ١٨٧٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص١٩١.

(٢٨) مدير المعارف : وتختص وظيفته في رئاسة مجلس المعارف والنظر والمتابعة والتدقيق في جوانب التعليم واجراء اصلاحات وقيام بتفتيش المدارس والمكتبات ويقوم مدير المعارف بتقديم تقرير سنوي يحتوي على جميع الاعمال التي اجراها خلال فتره معينة ويتم رفع هذه التقرير الى الوالي وبدوره يرفعه الى الحكومة المركزية في اسطنبول .للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢. المصدر السابق ، ص٨٦.

(٢٩) مدير النافعة : ويتم تعينه من قبل نظارة امور النافعة في الدولة العثمانية وكان من اهم واجباته هي الاهتمام بالطرق والجسور والابنية والمعابر ، وايضا يقوم بجلب الايادي العاملة بالعمل مع مراعاه ساعات العمل المقررة لهم ، وتقديم تقرير سنوي الى الحكومة المركزية ويتم رفع هذا التقرير عن طريق الوالي وبدوره يرفعه الى مديرية النافعة في العاصمة اسطنبول .للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩- ١٨٧٢، المصدر نفسة ، ص٨٦.

(٣٠) جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص١٩٧.

(٣١) ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩ (دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ١٩٩٤، ص٩.

(٣٢) ساهره حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١٢١.

(٣٣) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق ، ص٣٦٤-٣٦٥.

(٣٤) عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨، ط١، ايران، ٢٠٠٥، ص١١٢.

(٣٥) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٠، المصدر السابق ، ص٩٥.

(٣٦) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١٢١.

(٣٧) ياسين شهاب شكري ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ؛ سيار كوكب علي جميل ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، الموصل ، ١٩٩٠، ص ٤٠٦.

(٣٨) ساهره حسين محمود، المصدر السابق ، ص١٢٣.

(٣٩) عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(٤٠) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

(٤١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٥١_ص٥٢.

(٤٢) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٤٣) عبد العزيز سلمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت ، ص١٧٦.

(٤٤) علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ٢٠٠٨،ص١٩.

(٤٥) عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠_١٩٣٩، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٨.

(٤٦) سالنامة بصرة ولايتي ، لسنة ١٢٠٨، دفعة ١، ص٧٦-٧٧.

(٤٧) وللمعرفة المزيد عن موظفين الوحدات الادارية ووظائفهم في سنجق البصرة. ينظر: الكسندر ادموف ، المصدر السابق ، ج١، ص٧٥-٨٥.

(٤٨) سالنامة بصرة ولايتي ، لسنة ١٩٠٣، ص٣٢٠-٣٢٣.

(٤٩) الهايتة : تتألف من وحدات امنية ليس لها قواعد وانظمه عسكرية ، يتولى قيادتها الجوخدار، بمعنى رئيس الحرس. عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٢٩.

(٥٠) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، د : ط ، تقديم محمد رضا الشبيبي ، القسم الاول ، بغداد ، ١٩٤٨ ، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩.

(٥١) ج . ج . لوريمر، دليل الخليج قسم الجغرافي، ج٣ ، مكتب الترجمة في ديوان امير قطر ، الدوحة ، د:ت، ص١٠٧٤.

(٥٢) يعقوب سركيس ، القسم الاول ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٥٣) ويشكل هذان القسمان الايا واحدا وينقسم كل لاي الى طوابير وكل طابورالى بلوكات والبلوك الى طواقم وللمعرفة المزيد من التفاصيل ينظر: ياسين عبد الكريم ، دور العراقيين في المؤسسة العسكرية العثمانية ، موسوعة العراق ، حضارة العراق ، ج١٠، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٦-٦٧.

(٥٤) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه ، غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ص٣٠.

(٥٥) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف، البصرة في العهد الحميدي١٨٧٦-١٩٠٩، د: ط ، بغداد،٢٠١٠، ص٦٢-٦٣.

(٥٦) الكسندر ادموف ، المصدر السابق ،ج١، ص٧٨.

(٥٧) ج . ج . ج ، لوريمر ، المصدر السابق ، قسم الجغرافي ، ج٣، ص١٠٤٤_١٠٤٥.

(٥٨) الكسندر ادموف ، المصدر السابق، ج١، ص٧٨.

(٥٩) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، المصدر السابق، ج١. ص٦٩.

(٦٠) كانت قوة البوليس بقيادة مفوضين من الدرجة الاولى (سارقو مسير) ، والدرجة الثانية (اكنجي قوميسر) ، والدرجة الثالثة (اوجنجي قوميسر). للتفاصيل ينظر: ياسين شهاب شكري ، المصدر السابق ، ص٤٧.

(٦١) ج . ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج٣، ص١٠٤٧.

(٦٢) ياسين شهاب شكري، المصدر السابق ،٤٨.

(٦٣) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، ط١، بغداد ، ١٩٥٢، ص٥١.

(٦٤) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، ١٩٦٠، ص٢٧٠-٢٧١.

(٦٥) الكسندر ادموف ، المصدر السابق ، ج١، ص٨١.

(٦٦) المصدر نفسة ، ص٨١-٨٢.

(٦٧) ميرزا حسن خان ، تاريخ ولاية البصرة(دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة محمد وصفي ابومغلى ، تعليق حسين محمد القهواتي ، ١٩٨٠، ص٦٣.

(٦٨) الكسندر ادموف ، المصدر السابق ، ج١، ص٨٣.

(٦٩) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف، المصدر السابق ، ص٥٩.

(٧٠) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد، ١٩٧٩، ص١٨٤.

(٧١) ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ١٨٦٩-١٩٣٢، البصرة ، ١٩٨٢، ص٤٥.

(٧٢) باسم حمزه عباس ، تاريخ التربية والتعليم في البصرة ١٩٢١-١٩٥٨،رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٢، ص١٢.

(٧٣) سليمان فيضـي: ولد سليمان بن داود القصاب العوادي في الموصل في السادس والعشرين من شهرتموز عام ١٨٨٥، في محلة باب النبي جرجيس، دخل الكتاب لكي يحفظ اجزاء من القران الكريم بعدها تعلم على يد والده لاسيما الفقه والتجويد ثم تلقى تعليمه في المدارس بداية في المدارس الوقفية في الموصل ، وفي عام ١٨٩٥ التحق بالمدرسة الاعدادية الاميرية ثم التحق بالمدرسة الرشيدية العسكرية عام ١٨٩٩ الا ثم مارس مهنة المحاماة بعد اعفائه من الخدمة العسكرية ، له العديد من المؤلفات ، توفي عام ١٩٥١. للمزيد من التفاصيل ينظر: خوله طالب لفته الحميداوي ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٨٨٥-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨، ص ١-٥.

(٧٤) الارساليات التبشيرية: عدت النواه الاولى المبكرة لبث ونشر الافكار المسيحية، وكانت نشاطاتها تعبر عنها من خلال وسائل التعليم، فضلا عن خدمات اخرى التي تمثلت في الصحة والتجارة وهنا تم اختيارها للبصرة كقاعدة ومحطة للإرساليات التبشيرية لم يكن عفويا بقدر ما كان موضوعا تحت خطة مدروسة وهذا ناتج من عدة اسباب يأتي في مقدمتها مركز الولاية ما يتمتع به من موقع الاستراتيجي، فضلا عن ذلك ان المجتمع البصري خليط غير متجانس متعدد فيه الاقليات العرقية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ليلى ياسين الامير، للإرساليات الامريكية في البصرة ١٩١٢-١٩٥٨، مجلة دراسات تاريخية، العدد١، حزيران، ٢٠٠٥، ص٩-١٠؛ ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث سنه ١٩٠٠- الى سنه ١٩٥٠، ترجمة وتعليق : سليم طه التكريتي ، الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٩٥.

(٧٥) الاليانس الاسرائيلية: او يطلق عليها جمعية الاتحاد الاسرائيلية التي تأسست عام ١٨٦٠ في باريس (pais) وفرعها في لندن (London)، ثم اصبحت لها فروع في بلدان الشرق الاوسط عن طريق اليهود الماسونيين وبعدها اخذو يمارسون اعمالهم عن طريق التعلم، فقد أسسوا في البصرة عام ١٩٠٣ فرع لمدرسة الاليانس وبلغ عدد طلابها ما يقارب (٢٨٥) طالبا . ينظر: باسم حمزه عباس ، المصدر السابق ، ص١٤.

(٧٦) الكسندر ادموف ، المصدر السابق ، ص٨٧.

(٧٧) وعد علي كاظم العبودي ، الاوضاع الثقافية في لواء البصرة ١٩٢١-١٩٣٩، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨، ص١٥.

(٧٨) ميرزا حسن خان ، المصدر السابق ، ص٢٢.

(٧٩) رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١، المصدر السابق ، ص٣٨.

(٨٠) حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٧٩، ص٣٨٣.

(٨١) عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٣٧

(٨٢) من الاسباب التي ساعدت على اقامة مركز للحجر الصحي ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي المميز والمهم لان سيكون من الصعب على ركاب السفن التجارية والشراعية ان يتسللوا الى البصرة خفية لان الفاو تقع عند مدخل شط العرب مباشرا ، للمزيد من التفاصيل ينظر: الكسندر ادموف ، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٨٣) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري ١٨٦٩_١٩١٤، د: ط، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص٥٤.

(٨٤) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف، المصدر السابق، ص١٦٦-١٦٧.

(٨٥) المصدر نفسة ، ص١٦٦.

(٨٦) رجب بركات ، المصدر السابق ، ص٦٦،

(٨٧) جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص٤٤٤.

(٨٨) عدنان هرير جوة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٣٧.

(٨٩) محمود فهمي درويش ، الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦، مكتبة الحضارات ، لبنان، ص١٤٨.

(٩٠) صدر نظام الادارة الاوقاف في عام ١٨٦٣ حدد في واجبات موظفيهم تألف النظام من تسعة فصول وتضم ستا وخمسين بندا لترتيب اعمال دائرة الاوقاف في الولايات وتحديد واجبات مديرياته . للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٩٢.

(٩١) سالنامة ولاية البصرة ، دفعة ٥، ١٣٢٠، ص١٧٦.

(٩٢) جميل موسى النجار ، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٩٣) ولمعرفة اقسام الاراضي الوقفية وانواعها سنجق البصرة للمزيد من التفاصيل ينظر: طالب جاسم محمد الغريب ، الاراضي الوقفية في البصرة خلال العهد العثماني ، امارابك، مجلد ١، العدد١، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٠، ص١١٨-١٢٣.

(٩٤) حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي١٨٦٩-١٩١٤، مركز الدراسات الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٠، ص٢٦.

(٩٥) الكسندر ادموف ، ج١، المصدر السابق ، ص٤١.

(٩٦) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، المصدر السابق ، ص٨٨.

(٩٧) تقع مؤسسات هذه الشركة فوق مكاتب القنصلية البريطانية التي كانت تبعد نحو ٣٠٠ يارده عن نهر العشار ، وكانت قد تخصصت سفنها بنقل البريد بين الهند والبصرة . للمزيد من التفاصيل ينظر: ج . ج . لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج١، مكتب صاحب السمو امير دوله قطر، د : ت، ص٣٤٥.

(٩٨) ميرزا حسن خان، المصدر السابق، ص٦٩.

(٩٩) فتقع مكاتبها على الجهة الشمالية من نهر الخندق . ميرزا حسن خان ، المصدر نفسة ، ص٦٩.

(١٠٠) ستيفن همسلي لونكريك ، تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ج١،المصدر السابق ، ص٩٨.

(١٠١) برسي كوكس : ولد برسي كوكس في العشرين من شهر تشرين ثاني عام ١٨٦٤، في مدينة هيرون الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من انكلترا (بريطانية)، تلقى تعليمة في مدرسة هارو ، ثم التحق بكلية سانت هيرست العسكرية ، تخرج منها بصفه ملازم ، التحق بعد تخرجه بجيش حكومة الهند اذ كلف بمهام سياسية في مسقط والصومال ، ثم التحق بالحملة البريطانية على العراق ، وظل فيها كرئيس للدائرة السياسية حتى عام ١٩١٨، بعد ذلك انتدب للعمل في طهران بصفة وزير مفوض ، ثم عادة الى العراق في تشرين الاول عام ١٩٢٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: منتهى عذاب ذويب ، برسي كوكس ودورة في السياسة العراقية ١٨٦٤–١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٣؛ عباس خضير عباس ، برسي كوكس ودورة في السياسة البريطانية في الخليج العربية ١٨٩٩–١٩١٥، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩، ص٧–٢٠.

(١٠٢) حميد أحمد حمدان التميمي ، المصدر السابق، ص٢٧٣ .

(١٠٣) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص٨٢.

(١٠٤) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٤٨.

(١٠٥) علي ناصر حسين ، المصدر السابق، ص٨٣.

(١٠٦) انس عبد اللطيف طه حسين ، وظيفة التفتيش الاداري في العراق ١٩٣٢–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٥، ص٩.

(١٠٧) عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق، ص٤٢.

(١٠٨) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٢٧٤.

(١٠٩) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢.

(١١٠) عدنان هرير جودة ، الشجيري، المصدر السابق ، ٤٣.

(١١١) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٢٧٨.

(١١٢) المصدر نفسة ، ص٢٧٩.

(١١٣) ولمعرفة اهم واجبات واجراءات الحاكم العسكري في لواء البصرة ، وللمزيد من التفاصيل ينظر المصدر نفسة ، ص٢٨١–٢٩٠.

(١١٤) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف ٥٠٩ \ ٣٢٠٥٠١ شرطة البصرة بين ١٨ \ ١١ \ ١٩١٧– ٢٩ \ ٢١ \ ١٩١٨ ، و٤ ، ص٤.

(١١٥) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٢٩٤.

(١١٦) الروبية : نقد هندي بريطاني من الفضة انتشر بسرعة كبيرة بعد الاحتلال البريطاني للعراق ، وتساوي ٧٥ فلسا . للمزيد من التفاصيل ينظر: يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، جمع وفهرسة وتعليق : معن حمدان علي ، القسم الثالث ، بغداد ، ١٩٨١، ص٤٥–٤٦ ؛ احمد غازي السامرائي ، تاريخ النقود العراقية ١٩٣١–٢٠١٠، بغداد ، ٢٠١١، ص٤٤–٤٧.

(١١٧) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

(١١٨)علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ٨٧.

(١١٩) الشبانة : وهي قوات غير نظامية محلية التي تكونت معظمها من افراد العشائر، للمزيد من التفاصيل ينظر : فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ط٢، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٥؛ المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤- ١٩٢٠، ط٢، ترجمة : جعفر الخياط ، بيروت ، لبنان، ١٩٧١، ص٥٨.

(١٢٠) فاروق صالح العمر، المصدر السابق ، ص٤٠.

(١٢١) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٢٩٦.

(١٢٢) ستيورات جورج نوكس : محامي بريطاني شغل عدة مناصب في منطقة الخليج العربي ، ومعاون محكمة في بوشهر، ووكيل سياسي في الكويت ، ثم عمل في مكتب الادارة البريطانية في البصرة عام ١٩١٥حتى عام ١٩١٨ غادر الى بغداد ليشغل منصب رئيس محكمة الاستئناف . للمزيد من التفاصيل ينظر: حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر نفسة ، ص٢٩٩.

(١٢٣) عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٤٥.

(١٢٤) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٥١-٥٢.

(١٢٥) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٤٨-٤٩.

(١٢٦) عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص٤٥.

(١٢٧) فيليب ويلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص٥١.

(١٢٨) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٠٩.

(١٢٩) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٢٩١.

(١٣٠) ولمعرفة اسماء الحكام العراقيين الذين تم تعينهم في لواء البصرة في عهد ادغار بونهام كارتر. للمزيد من التفاصيل ينظر: حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٣١١.

(١٣١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ط٢ ، بغداد ، ١٩٥٤، ص٢٣.

(١٣٢) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣١١-٣١٢.

(١٣٣) هنري دوبس : ولد عام ١٨٧١، ولد في المملكة المتحدة تخرج من جامعة اكسفورد، التحق بعد تخرجه بحكومة الهند ، وقد عمل في اماكن عديدة كافغانستان وايران والخليج العربي بين عامي ١٨٩٠-١٩١٤، انتدب للعمل في الادارة في لواء البصرة، بصفة مدير الواردات ، ثم عين وزيرا للخارجية في حكومة الهند بين عامي ١٩١٩- ١٩٢٢، ثم مندوب سامي في العراق بين عامي ١٩٢٣- ١٩٢٩، احيل بعدها الى التقاعد ١٩٢٩، توفي في لندن عام ١٩٣٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: انعام مهدي علي سلمان ، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص٢٤؛ برسي كوكس وهنري دوبس ، صفحه من تاريخ العراق الحديث ١٩١٤ - ١٩٢٦، تكوين الحكم الوطني بالعراق مذكرتان خطيرتان ، ترجمة : بشير فرجو ، ط١، الموصل ، مطبعة الاتحاد الجديد، د: ت، ص٦٧.

(١٣٤) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٥٠_٥١.

(١٣٥) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣١٨.

(١٣٦) المصدر السابق ، ص٣١٩.

(١٣٧) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق ، ص٤٧

(١٣٨) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص٨٧-٨٨.

(١٣٩) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٤١٨-٤١٩.

(١٤٠) المصدر نفسة ، ص٤٤١.

(١٤١) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٢٢.

(١٤٢) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٤٦٦.

(١٤٣) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(١٤٤) ارنولد تالبوت ويلسن ، بلاد مابين النهرين بين ولاءين ، ترجمة ، فؤاد جميل ، ط١، ج١، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩. ص١٤٦.

(١٤٥)عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق ، ص٤٨.

(١٤٦) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٣٣.

(١٤٧) عدنان هرير جوده الشجيري، المصدر السابق ، ص٤٨-٤٩.

(١٤٨)حسن احمد سلمان ، التعليم في دور الاحتلال والحكومة الوقتية من سنة ١٩١٥- حتى سنة ١٩٢١، مجلة المعلم الجديد ، وزارة المعارف العراقية ، ج١، السنة١٢ ايلول عام ١٩٤٨، ص١٦.

(١٤٩) ابراهيم خليل احمد العلاف ، الحركة الطلابية في عهد الاحتلال البريطاني ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد١-٢، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص١٨.

(١٥٠) ليلى ياسين الامير ، المصدر السابق ، ص١١.

(١٥١) وعد علي كاظم العبودي ، الاوضاع الثقافية في لواء البصرة ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨، ص٢٢.

(١٥٢) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٦٣-٣٦٤.

(١٥٣) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٣٧.

(١٥٤) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق، ص٣٦٤.

(١٥٥)حميد احمد حمدان ، المصدر السابق، ص٣٦٨.

(١٥٦) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٥٧، ص ٢٥٤.

(١٥٧) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٥٦-٥٨.

(١٥٨) علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(١٥٩) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق، ص٣٨٩.

(١٦٠) ٨ انات = نصف روبية = ٣٣،٢ فلس عراقي ، للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين محمد القهواتي، المصدر السابق ، ص٤٨٣.

(١٦١) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٣٩١.

(١٦٢)المصدر نفسة ، ص٣٩٤-٤٠٢.

(١٦٣)المصدر نفسة ، ٣٣٨.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(١٦٤) يوسف عبد الكريم طه الرديني ، المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٩٤،ص٣٥.

(١٦٥) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٢٨٣.

(١٦٦) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٣٩٦.

(١٦٧) يوسف عبد الكريم طه الرديني ، المصدر السابق ، ص٤٢.

(١٦٨) رجب بركات ، المصدر السابق ، ص٢٢٢-٢٢٣.

(١٦٩) يوسف عبد الكريم طه الرديني، المصدر السابق، ص٤٢.

(١٧٠) ولد في بريطانيا عام ١٨٨٤، عين وكيلا للحاكم المدني في العراق عام ١٩١٨ خلفا لبرسي كوكس، دخل كلية ساند هيرست العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٠٢، التحق بعد تخرجه بجيش الحكومة البريطانية في الهند، وعين ضابطا سياسيا في القنصلية البريطانية بالأحواز، بين عامي ١٩٠٧-١٩١٤ شارك في الحملة على العراق، انتدبه برسي كوكس للعمل في الادارة المدنية في البصرة بصفه نائب لرئيس الحكام السياسيين وبعد احتلال بغداد ١٩١٧ وانتقال برسي كوكس اليها عينه نائبا في ادارة شؤون البصرة، وفي عام ١٩١٨ عين وكيلا للحاكم المدني العام، واستمر بالمنصب الى ٢٥ ايلول عام ١٩٢٠، انتمى الى حزب المحافظين، وشارك في حرب العالمية الثانية وقتل عام ١٩٤٠، للمزيد من التفاصيل ينظر: سؤدد كاظم مهدي، ارنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية ، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص ١٢٠.

(١٧١) حميد احمد حمدان التميمي، المصدر السابق ، ص٣٤٢.

(١٧٢) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، ج١، بغداد، ١٩٢٤، ص٨٩-٩٠.

(١٧٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ط٧، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٢٤.

(١٧٤) المس بيل ، المصدر السابق ، ص٤٠٠.

(١٧٥) حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص٣٤٤-٣٤٥.

(١٧٦) يوسف عبد الكريم طه الرديني ، المصدر السابق ، ص٤٦-٤٧-٤٨.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies